وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة قاصدي مرباح ورقلة – الجزائر

كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير

قسم العلوم الاقتصادية

مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة ماستر أكاديمي، الطور الثاني

في ميدان : علوم اقتصادية و التسيير و علوم تجارية

قسم: علوم الاقتصادية

تخصص: مالية وبنوك

من إعداد الطالب : خويلد محمد عبد الوهاب

بعنوان :

قياس الكفاءة المصرفية باستخدام الربحية والمخاطرة

دراسة حالة لبنك:BNA،AGB،SGخلال الفترة (2012-2016)

نوقشت وأجيزت علنا بتاريخ : 23/ 05 / 2018

أمام اللجنة المكونة من السادة:

د.أ/ غريب بولرباح	(أستاذ محاضر "أ" ، جامعة ورقلة)	رئيسا
د / بضياف عبد الباقي	(أستاذ محاضر "أ"، جامعة ورقلة)	مشرفا و مقررا
د / بدوي إلياس	(أستاذ محاضر "أ" ، جامعة ورقلة)	مناقشا

السنة الجامعية 2018/2017

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة قاصدي مرباح ورقلة – الجزائر

كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير

قسم العلوم الاقتصادية

مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة ماستر أكاديمي، الطور الثاني

في ميدان : علوم اقتصادية و التسيير و علوم تجارية

قسم: علوم الاقتصادية

تخصص: مالية وبنوك

من إعداد الطالب : خويلد محمد عبد الوهاب

بعنوان :

قياس الكفاءة المصرفية من حيث الربحية والمخاطرة

دراسة عينة لبعض البنوك العاملة في الجزائرخلال الفترة (2012–2016)

أمام اللجنة المكونة من السادة:

د.أ / غريب بولباح	(أستاذ محاضر "أ" ، جامعة ورقلة)	رئيسا
د / بضياف عبد الباقي	(أستاذ محاضر "أ"، جامعة ورقلة)	مشرفا و مقررا
د / بدوي إلياس	(أستاذ محاضر "أ" ، جامعة ورقلة)	مناقشا

السنة الجامعية 2018/2017

الإهداء

أهدي ثمرة جهدي

إلى روحي فقيدتنا أمي الغالية التي جعلت الجنة تحت أقدامها والتي طالما كانت حريصة على تربيتي وتعليمي ونسأل الله أن يتغمدها فسيح جنانه.

إلى من رباني عل مبادئ الأخلاق وغرس في قلبي روح التعلم والتربية ووفر لي كل متطلبات النجاح والتفوق ويسعى دائما على توجيهي إلى الصواب أبي الغالي حفظه الله وأطال في عمره.

إلى جميع إخوتي وأخواتي

إلى مشايخي ومعلمي وأساتذتي وكل من كان لهم الفضل في تليقيني للعلم النافع.

إلى جميع الأهل والأصدقاء كل واحد بإسمه.

محمد عبد الوهاب

الشكر

الحمد لله جزيل النعم وفي قوله تعالى لإن شكرتم لأزيدنكم

أتقدم بجزيل الشكر والتقدير

إلى الدكتور الفاضل بضياف عبد الباقي لقبوله الإشراف على هذا العمل الذي لم يبخل علينا بتوجيهاته ونصائحه،ونسأل الله عز وجل له البركة في عمره وعمله وولده وسدد خطاه.

إلى الدكتورة خويلد عفاف التي لم تبخلنا بآراءها السديدة التي كانت عونا لي في إتمام هذا البحث والدكتورة عماني لمياء التي لها فضلا علينا وإلى الدكتورة بن عثمان مفيدة على دعمها لنا و التي لم تبخلنا بالنصائح والتوجيهات.

إلى سادة أعضاء لجنة المناقشة الذين تحملو عبء تصحيح ومناقشة هذا العمل وعلى كل الملاحظات والإنتقادات القيمة التي تزيد من همتي وعزيمتي.

إلى صديقي وأخي المقرب زكرياء وأصدقائي التي عرفتني عليهم الجامعة الناصر وبوخبزة فاروق، عادل، أيمن وغيلاس وكل من سعتهم ذاكرتي ولم تسعهم مذكرتي.

إلى كل من ساعدني ولو بكلمة

أسال الله أن يجازيهم عنا خير جزاء

محمد عبد الوهاب

الملخص:

تهدف هذه الدراسة إلى قياس الكفاءة المصرفية، دراسة حالة عدد من البنوك العاملة في الجزائر والمكونة من ثلاث بنوك بنك محلي وحيد وبنكين أجنبيين وهذا من خلال المقارنة بينهم من حيث الربحية والمخاطرة خلال الفترة الزمنية (2012-2016)، وحاولنا من خلال دراستنا الإجابة على الإشكالية المطروحة والمتمثلة في : هل الكفاءة المصرفية للبنوك المحلية أفضل من الكفاءة المصرفية للبنوك الأجنبية ؟، وتناولنا من خلال دراستنا لمفهوم الكفاءة والكفاءة المصرفية وأنواعها والعوامل المؤثرة فيها وطرق قياسها، وقمنا في الدراسة الميدانية بدراسة لمجموعة من المؤشرات المالية المتعلقة بالكفاءة، وتمثلت أهم نتائج الدراسة في إرتفاع نسبة مخصصات خسائر القروض إلى إجمالي القروض وهذا راجع إلى حجم الأصول ومعدل الفائدة على الودائع، وأن بنوك صغيرة الحجم أكثر كفاءة من بنوك كبيرة الحجم وأن هناك أسلوب إحتكاري للبنوك المحلية وهذا راجع إلى سياسة الدولة.

الكلمات المفتاحية : كفاءة مصرفية، مقارنة بنكية، ربحية، مخاطرة، مؤشرات ربحية، مؤشرات مالية.

This stu*dy aims to measure banking efficiency study t*he case of working bank in algeria consisting of three banks and alocal bank and two foreign banks and thisthrough comparing them in terms of profitability and risk during the period (2012-2016) we tried through our study to answer the problematic proposition : Is the banking efficiency of local banks better than the banking efficiency of foreign banks ? And we dealt through our study of the concept of competence.And the efficiency of banking and its types and factors affecting them and methods of measuramant.

We also conducted a field study consisting of form a financial study using a set of financial indicators . The result was high ratio of loan loss schemes to total loans .This is due to the longer size and intrest rate on deposits and small-sized banks are more efficient than large –scale banks and that there is an optional method for local banks and this is due to the policy of the state .

Key words: Bankig efficiency , Comparison of banks, Profitability, risk

قائمة المحتويات

قائمة المحتويات	الصفحة
الإهداء	III
الشكر	IV
ملخص	V
قائمة المحتويات	VI
قائمة الجداول	VIII
قائمة الأشكال البيانية	IX
قائمة الملاحق	X
قائمة الإختصارات والرموز	XI
مقدمة	أ
الفصل الأول:الإطار النظري للدراسة – مفاهيم أساسية –	**1**
المبحث الأول: الكفاءة المصرفية	**3**
المطلب الأول : مفهوم الكفاءة المصرفية	3
المطلب الثاني : أنواع الكفاءة المصرفية	4
المطلب الثالث : معوقات الكفاءة المصرفية والعوامل المؤثرة فيها	7
المطلب الرابع : طرق قياس الكفاءة المصرفية	8
المبحث الثاني : الأدبيات التطبيقية	**15**
المطلب الأول : الدراسات باللغة العربية	15
المطلب الثاني : الدراسات باللغة الأجنبية	17
المطلب الثالث : موقع دراستنا الحالية من الدراسات السابقة	17
خلاصة الفصل	19
الفصل الثاني : الدراسة الميدانية لقياس الكفاءة المصرفية	**20**
المبحث الأول : الطريقة والأدوات المستخدمة في الدراسة	**22**
المطلب الأول : الطريقة المتبعة في الدراسة	22
المطلب الثاني : الأدوات المستخدمة لقياس الكفاءة المصرفية	23
المبحث الثاني :عرض نتائج الدراسة ، تحليلها ومناقشتها	**24**

المطلب الأول: عرض نتائج الدراسة	**24**
المطلب الثاني : تحليل ومناقشة نتائج الدراسة	**32**
خلاصة الفصل	**35**
خاتمة	**36**
قائمة المصادر والمراجع	**39**
الملاحق	**42**
الفهرس	**71**

قائمة الجداول

رقم الجدول	عنوان الجدول	رقم الصفحة
(1-1)	مؤشرات قياس المخاطرة المصرفية	12
(1-2)	مؤشرات الربحية المستخدمة لقياس الكفاءة المصرفية	23
(2-2)	مؤشرات المخاطرة المستخدمة لقياس الكفاءة المصرفية	24
(3-2)	العائد لحقوق الملكية لعينة البنوك	24
(4-2)	العائد على الأصول لعينة البنوك	26
(5-2)	هامش الربح لعينة البنوك	28
(6-2)	معدل مخاطر رأس المال لعينة البنوك	29
(7-2)	معدل مخاطر السيولة لعينة البنوك	31

قائمة الأشكال

رقم الشكل	العنوان	الصفحة
(1-1)	طريقة حساب العائد على حقوق الملكية	10
(1-2)	يوضح تطور نسبة العائد على حقوق الملكية	25
(2-2)	يوضح تطور نسبة العائد على الأصول	26
(3-2)	يوضح تطور نسبة هامش الربح	28
(4-2)	يوضح تطور معدل مخاطر رأس المال	30
(5-2)	يوضح تطور معدل مخاطر السيولة	31

قائمة الملاحق

رقم الملحق	العنوان	رقم الصفحة
01	جدول للعناصر الأساسية في الميزانية (الأصول) المستخدمة في حساب مؤشرات تقييم الأداء في البنك الوطني الجزائري مليار دج	43
02	جدول للعناصر الأساسية في الميزانية(الخصوم) المستخدمة في حساب مؤشرات تقييم الأداء في البنك الوطني الجزائري مليار دج	43
03	جدول للعناصر الأساسية في جدول حسابات النتائج المستخدمة في حساب مؤشرات تقييم الأداء في البنك الوطني الجزائري مليار دج	44
04	جدول للعناصر الأساسية في الميزانية (الأصول) المستخدمة في حساب مؤشرات تقييم الأداء في بنك الخليج الجزائري مليار دج	45
05	جدول للعناصر الأساسية في الميزانية(الخصوم) المستخدمة في حساب مؤشرات تقييم الأداء في بنك الخليج الجزائري مليار دج	45
06	جدول للعناصر الأساسية في جدول حسابات النتائج المستخدمة في حساب مؤشرات تقييم الأداء في بنك الخليج الجزائري مليار دج	46
07	جدول للعناصر الأساسية في الميزانية (الأصول) المستخدمة في حساب مؤشرات تقييم الأداء في بنك سوسيتي جنرال مليار دج	46
08	جدول للعناصر الأساسية في الميزانية(الخصوم) المستخدمة في حساب مؤشرات تقييم الأداء في بنك سوسيتي جنرال مليار دج	47
09	جدول للعناصر الأساسية في جدول حسابات النتائج المستخدمة في حساب مؤشرات تقييم الأداء في بنك سوسيتي جنرال مليار دج	47

قائمة الإختصارات والرموز

الإختصار/الرمز	الدلالة باللغة الأصلية	الدلالة باللغة العربية
ROE	Return on Equity	العائد على حقوق الملكية
ROA	Retun on Asseets	العائد على الأصول
EM	Equity multiplier	منفعة الأصول
AU	Actifs de prestations	منفعة الأصول
PM	Profit margin	هامش الربح
SFA	Stochastic Cost Frontier Analysis	حد التكلفة العشوائية
DEA	Data Envelopment Analysis	تحليل البيانات المغلفة
TFA	Thick frontier Analysis	طريقة الحد السميك
DFA	Distribution Free Analysis	طريقة التوزيع الحر

مقدمة

توطئة:

شهد القطاع المالي خلال العقدين الأخيرين من القرن العشرين العديد من الأزمات في الدول النامية والمتقدمة على حد سواء، ومع تزايد هذه الأزمات انهارت العديد من المؤسسات المصرفية ذات السمعة الدولية، مما أدى إلى ضرورة إعادة وتغيير الإستراتجية في القطاع المصرفي وتحسين الكفاءة المصرفية، تزامنا بالعولمة الاقتصادية، والتي بنيت على أساس التحرير الاقتصادي والمالي من خلال رفع القيود التنظيمية، كما ساهمت تكنولوجيا المعلومات والاتصال على هذا التحول والتقدم، وفي ظل تحرير الأسواق كانت هناك أدوات جديدة ومتطورة حيث عملت على تحسين المعاملات المالية وتسهيلها، مما حتم عل البنوك مواكبة هذه التطورات وزيادة حدة المنافسة فيما بينها.

وفي ظل هذه الأوضاع شهد القطاع المصرفي الجزائري العديد من الإصلاحات انطلاقا من قانون النقد والقرض، والتي كان لها أثر على أداء كفاءة ومردودية البنوك، ما انعكس على المنافسة الإقليمية، أي بين البنوك المحلية والبنوك الأجنبية، ومن أهم المعايير والمؤشرات المستخدمة لقياس كفاءة البنوك الجزائرية هي الربحية والمخاطرة ومن هذا المنطلق سنركز في هذه الدراسة على قياس الكفاءة المصرفية من حيث الربحية والمخاطرة، مما سبق يمكننا طرح الإشكالية التالية:

هل الكفاءة المصرفية للبنوك المحلية أفضل من الكفاءة المصرفية للبنوك الأجنبية للفترة الممتدة من 2012إلى2016 ؟

ولتسهيل الإجابة على إشكالية الدراسة نطرح مجموعة من الأسئلة الفرعية التالية التي تساعدنا على فهم هذه الاشكالية:

1. هل يتمتع البنك الوطني الجزائري بالكفاءة المصرفية من حيث الربحية والمخاطرة .
2. هل تتمتع البنوك الأجنبية بالكفاءة المصرفية من حيث الربحية والمخاطرة .
3. هل البنوك المحلية تحقق أفضل كفاءة من البنوك الأجنبية.
4. هل مؤشرات النسب المالية نموذج كافي لقياس الكفاءة المصرفية

فرضيات الدراسة : وكإجابات أولية لإشكالية الدراسة قمنا باقتراح الفرضيات التالية التي نراها الأنسب والأقرب لموضوع الدراسة:

5. يتمتع البنك الوطني الجزائري بالكفاءة المصرفية من حيث الربحية والمخاطرة .
6. تتمتع البنوك الأجنبية بالكفاءة المصرفية من حيث الربحية والمخاطرة .
7. البنوك المحلية تحقق أفضل كفاءة من البنوك الأجنبية.
8. مؤشرات النسب المالية نموذج كافي لقياس الكفاءة المصرفية.

أسباب اختيار الموضوع : يعود إختيارنا لموضوع هذه الدراسة لمجموعة من الأسباب ذاتية او موضوعية تمثل اهمها فيما يلي :

- ✓ الرغبة الشخصية في البحث لهذا الموضوع .
- ✓ الرغبة في الإطلاع على الأعمال التي تقوم بها البنوك .
- ✓ محاولة الإطلاع على كيفية توظيف المعلومات الواردة في القوائم المالية في تقييم كفاءة البنوك من خلال دراستنا.
- ✓ بحكم التخصص الذي ندرسه فإن هذا الموضوع له صلة مباشرة بما قد تم دراسته.

أهمية الدراسة : تنبع أهمية الدراسة في أهمية القطاع المصرفي وما مدى مساهمته في الاقتصاد الوطني في ظل المنافسة الدولية، ومن خلال المقارنة بين البنك المحلي والبنوك الأجنبية، وذلك بإستخدام مؤشرات الربحية والمخاطرة لتقييم الكفاءة المصرفية، الى جانب تسليط الضوء على واقع البنوك المحلية من حيث الكفاءة والحكم عليهم من ناحية التأقلم ومسايرة تحديات العولمة المالية.

أهداف الدراسة: نهدف من خلال هذه الدراسة للوقوف على مجموعة من النقاط تتمثل في:

- ✓ التعرف على مستوى الكفاءة المصرفية لدى البنك المحلي والبنوك الأجنبية محل الدراسة.
- ✓ التوصل إلى بعض النتائج والإقتراحات التي ستساعد البنوك على تحسين وتطوير تعاملاتها المصرفية .
- ✓ معرفة أهم الطرق والوسائل التي تستخدمها البنوك لتحسين الكفاءة ومسايرة نشاطها.
- ✓ مقارنة الكفاءة المصرفية للبنوك المحلية والأجنبية بإستخدام مؤشرات الربحية والمخاطرة.

حدود الدراسة : تمثلت لحدود المكانية لهذه الدراسة في عينة من البنوك التجارية العاملة بالجزائر، حيث أخذنا بنك محلي وحيد وهو البنك الوطني الجزائري، وبنكين أجنبيين هما بنك الخليج الجزائري وبنك سوسيتي جنرال الجزائر.

أما الحدود الزمنية فكانت فترتها تتراوح من 2012 إلى 2016 وقد حددت هذه الفترة تبعا للمعطيات المتحصل عليها.

منهج البحث والأدوات المستخدمة :

بغية الوصول إلى الأهداف المرجوة وللإجابة على إشكالية البحث المطروحة سنعتمد على أحد المناهج المعتمدة في الدراسات المالية الإقتصادية، حيث استخدمنا المنهج الوصفي في الجانب النظري من الدراسة المتعلقة بالمفاهيم العامة، أما الجانب التطبيقي في الفصل الثاني إستخدمنا المنهج التحليلي والاعتماد على أسلوب دراسة الحالة لاعتباره أسلوب علمي تطبيقي يوافق طبيعة موضوع الدراسة، حيث سنستخدم في ذلك التحليل والتقييم بعد التعرف على مؤشرات الربحية والمخاطرة المصرفية، بالإعتماد على برنامج معالجة الجداول Excel إصدار 2007.

صعوبات البحث : من الصعوبات التي واجهتنا في هذه الدراسة :

- ✓ صعوبة الحصول على المعلومات الخاصة بالبنوك وذلك لسرية البيانات.
- ✓ صعوبة الحصول على بعض النسب لبنوك العينة، وذلك لعدم التصريح بها من قبل البنوك الجزائرية في تقاريرها.

هيكل البحث :

بغرض إنجاز البحث قمنا بتقسيمه إلى فصلين، حيث إحتوى **الفصل الأول** على الأدبيات النظرية و التطبيقية للدراسة، ويتضمن مبحثين المبحث الأول يتحدث عن الكفاءة المصرفية – مفاهيم عامة –، أما المبحث الثاني الذي يتضمن الأدبيات التطبيقية تم التطرق فيه للدراسات السابقة التي لها صلة بموضوع الدراسة .

أما الفصل الثاني متعلق بالدراسة الميدانية ويشتمل مبحثين هو الآخر، ففي المبحث الأول نتناول فيه الطريقة والإجراءات المتبعة في الدراسة الميدانية أما المبحث الثاني نتناول فيه نتائج الدراسة الميدانية وتفسيرها ومناقشتها، وفي الخاتمة ستعرض النتائج التي توصلنا إليها والتوصيات وأفاق الدراسة.

الفصل الأول:

الإطار النظري للدراسة – مفاهيم أساسية –

تمهيد:

تعتبر الكفاءة من أهم المفاهيم الإقتصادية وتستعمل في عدة مجالات وقطاعات مختلفة، وفي ظل التطورات العالمية السريعة وخاصة في القطاع المصرفي الذي يشهد قوة تنافسية، إزدادت الحاجة الى تحسين الكفاءة المصرفية للبنوك مهما كانت طبيعتها، وهذا من أجل إستمرارية النشاط، ولتحقيق الكفاءة المصرفية للبنك يجب تعظيم القيمة والتخفيض من التكاليف قدر الإمكان، سنتطرق لهذه المفاهيم بأكثر تفصيل من خلال هذا الفصل من خلال عرض مفاهيم عامة حول الكفاءة والكفاءة المصرفية، لذلك تم تقسيم الفصل إلى مبحثين:

يتضمن المبحث الأول على مفاهيم عامة حول الكفاءة المصرفية والعوامل المؤثرة عليها وطرق قياسها ويتضمن المبحث الثاني على الدراسات السابقة .

المبحث الأول: الكفاءة المصرفية – مفاهيم عامة –

إرتبط مفهوم الكفاءة في الفكر الاقتصادي والرأسمالي بالمشكلة الاقتصادية الأساسية والمتمثلة في كيفية تخصيص الموارد المحدودة والمتاحة للمجتمع، من أجل تلبية حاجيات ورغبات الأفراد المتجددة والمتكررة، وتلعب الكفاءة المصرفية دورا هاما في القطاع المصرفي من حيث دورها في ضمان الإنتاجية الاقتصادية، ومما ساعد المصارف التجارية المنافسة فيما بينها لكسب أكبر عدد من الزبائن وتحسين الخدمة المصرفية، وجعلها الأكثر تميزا بين القطاعات الاقتصادية المختلفة.

المطلب الأول : مفهوم الكفاءة المصرفية

تعددت تعاريف الكفاءة من الجانب الإقتصادي، إلا أن مفهومها تاريخيا يرجع للإيطالي فيلفريدو باريتو الذي طور صياغة هذا المفهوم وأصبح يعرف "بأمثلية باريتو"، وحسب باريتو فإن "أي تخصيص ممكن للموارد فهو إما تخصيص كفء أو تخصيص غير كفء للموارد فهو يعبر عن اللاكفاءة"[1]، ويطلق مصطلح أمثلية باريتو على حالة الكفاءة الإقتصادية التي تحدث عندما لا يمكن زيادة منفعة المستهلك أو الطرف المستفيد أو سلعة ما، إلا عن طريق الإضرار بأحد المستهلكين أو إحدى السلع أو أكثر، وذلك ضمن تركيبة من الموارد الثابتة وعدد غير متغير من الأطراف المستفيدة، وهي تختلف عن حالة أفضلية باريتو، إذ أن حالة الأمثلية لا تحقق الا عند استفادة كافة التفضيلات[2]؛

كما تعرف الكفاءة حسب المكتب الكندي للفحص العام بأنها: "الكيفية الجيدة التي تستعمل بها المنظمة مواردها لإنتاج السلع والخدمات"، وتعرف على أنها: "الوصول إلى أفضل علاقة بين المدخلات والمخرجات".وتعرف أيضا"العمل على تقليل الموارد المستخدمة والهدر والطاقة الإنتاجية"[3]، مما سبق نستنتج أن الكفاءة هي تلك العلاقة التي تربط بين المخرجات والمدخلات للبنك، والتي تسعى إلى إنتاج أكبر قدر ممكن من المخرجات بأقل قدر ممكن من المدخلات".

---

[1] علي بن ساحة، "**قياس الكفاءة المصرفية للبنوك الخاصة الجزائرية في ظل التحرير المالي** "، **مجلة الواحات والدراسات، العدد18 (2013)**، ص93،جامعة ورقلة، الجزائر

[2] منصوري عبد الكريم ،"**محاولة قياس كفاءة البنوك التجارية باستخدام التحليل التطويقي للبيانات** "، رسالة ماجستير في التحليل الإقتصادي، جامعة تلمسان، الجزائر ،2010 ،ص 71.

[3] محمد الجموعي قريشي ،"**قياس الكفاءة الإقتصادية في المؤسسات المصرفية**"،**دراسة نظرية وميدانية للبنوك الجزائرية خلال الفترة (1994–2003)** ،إطروحة دكتوراه في العلوم الإقتصادية ،جامعة الجزائر، الجزائر 2006 ،ص 8.

لا يمكن حصر مفهوم الكفاءة المصرفية في نطاق ضيق بحيث أن مفهومها واسع، فيمكن إعطاء المفهوم الآتي "تكون المؤسسة المصرفية كفؤة، إذا إستطاعت توجيه الموارد الإقتصادية المتاحة لها نحو تحقيق أكبر قدر ممكن من العوائد، بأقل قدر ممكن من الهدر والطاقة الإنتاجية، أي التحكم الناجح في طاقاتها المادية والبشرية هذا من جهة، وتحقيقها للحجم الأمثل وعرضها لتشكيلة واسعة من المنتجات المالية من جهة اخرى[1]، أما تعريفها من ناحية المعنى المتمثل في الإستغلال الأمثل للموارد على أنها:"علاقة بين مدخلات البنك ومخرجاته بحيث إذا زادت المخرجات بإستخدام نفس القدر من المدخلات او إستخدام مدخلات أقل، أو تم تقديم المخرجات بأقل فاقد ممكن من المدخلات دل ذلك على الكفاءة[2] .

المطلب الثاني : أنواع الكفاءة المصرفية

للكفاءة المصرفية عدة أنواع نذكر منها : الكفاءة الإنتاجية، كفاءة وفورات النطاق، كفاءة وفرات الحجم، كفاءة إكس، سنقوم بتوضيح هذه الأنواع كما يلي[3]:

1. **الكفاءة الإنتاجية** : تعرف الكفاءة الإنتاجية في المؤسسة المصرفية بالكفاءة الكلية للتكاليف إذا أخذنا بعين الإعتبار أن المصرف مؤسسة إنتاجية تستخدم عناصر الإنتاج مثل العمل ورأس المال والودائع لتنتج القروض والخدمات المصرفية وغيرها، فإن الكفاءة الإنتاجية للمصرف لا تختلف عنها في المؤسسة الإقتصادية[4]، كما تعرف على أنها:" العلاقة بين كمية الموارد المستخدمة في العملية الإنتاجية، وبين الناتج من تلك العملية"[5]، وتقاس الكفاءة الإنتاجية عموما بنسبة إنتاج النظام، أو المنتجات إلى المدخلات المستخدمة في تحقيق هذه المخرجات أو الناتج، وإنطلاقا من ذلك فإنه يمكن زيادة الكفاءة الإنتاجية عن طريق أي بديل من البدائل التالية:

- زيادة كمية المخرجات مع بقاء كمية المدخلات ثابتة.
- زيادة كمية المخرجات بنسبة أعلى من نسبة زيادة كمية المدخلات.
- إنخفاض كمية المدخلات بنسبة أعلى من نسبة إنخفاض كمية المخرجات.

[1] حدة رايس ،نوي فاطمة الزهراء، **قياس الكفاءة المصرفية بإستخدام نموذج حد التكلفة العشوائية ،دراسة حالة البنوك الجزائرية (2004-2008)** ،مجلة القدس المفتوحة للأبحاث والدراسات ،العدد السادس والعشرون (1)، جامعة القدس، الأردن ،2012 ،ص61.

[2] طارق طه، ونظم المعلومات المصرفية، دار الكتب، الإسكندرية، مصر، ص40، 2000.إدارة البنوك

[3] بوقافلة فاطمة الزهراء ،" **تقييم كفاءة أداءالمؤسسات المصرفية بإستخدام أسلوب تحليل مغلف البيانات** "،مذكرة ماستر نقود وبنوك، جامعة ورقلة، الجزائر، 2011، ص 49.

[4] محمد الجموعي قريشي، مرجع سبق ذكره، ص 84.

[5] فطيمة الزهراء نوي، مرجع سبق ذكره، ص 61.

ونظرا لإن العملية الإنتاجية تتضمن جانبين، الجانب الأول تقني يتمثل في كمية المخرجات الناتجة من إستخدام كمية من المدخلات، والجانب الثاني يتعلق بالتكاليف وتتمثل في أسعار المدخلات وعليه فإن الكفاءة الإنتاجية في أي منشأة تتألف من جزأين كما يلي[1]:

أ. **الكفاءة التقنية** : وهي إنتاج أقصى كمية ممكنة من المخرجات نتيجة إستخدام كمية معينة من المدخلات، أو تحقيق أقصى إنتاج ممكن من عوامل الإنتاج المتاحة.

ب. **الكفاءة التخصيصية (السعرية)**: تتمثل في إنتاج كمية معينة من المخرجات بأقل تكلفة ممكنة

لمدخلات الإنتاج، أي قدرة المنشأة على إشراك أو إستخدام المزيج الأمثل للمدخلات والمخرجات مع الأخذ بعين الإعتبار الأسعار المعطات على مستوى السوق.

2. **كفاءة وفورات الحجم**: تشير كفاءة الحجم في البنك إلى التوفير في تكاليفه عند زيادة حجم المنتجات، مع الإحتفاظ بمزيج المدخلات ثابتا وبذلك تشير وفورات الحجم إلى زيادة أو إنخفاض الكفاءة بناء على الحجم[2]، فتعبر وفرات الحجم عن تلك الأرباح الناتجة عن الإنخفاض في التكاليف نتيجة الزيادة والتوسع في حجم المشروع[3]، وتقاس كفاءة الحجم من خلال غلة الحجم، وتقيس هذه الأخيرة التغير النسبي في الإنتاج إلى التغير النسبي في عناصر الإنتاج، ويمكننا إيجاد الحالات التالية[4]:

- فإذا كانت هذه النسبة أكبر من الواحد تكون لدينا حالة غلة الحجم متزايدة.
- إذا كانت النسبة تساوي الواحد فتكون لدينا حالة ثبات غلة الحجم.
- إذا كانت النسبة أقل من الواحد فتكون لدينا حالة تناقص غلة الحجم.

وعليه نستطيع أن نقول بأن وفورات الحجم ترتبط بثبات غلة الحجم عند مستوى الحد الأدنى الكفء كما تعبر عنه العلاقة التالية: **وفرات الحجم = غلة الحجم-1**

مما سبق يتضح لنا مايلي :

- تكون وفرات الحجم معدومة عندما تكون غلة الحجم ثابتة.

[1])علي بن ساحة، مرجع سبق ذكره، ص 95.
[2] حدة رايس، نوري فاطمة الزهراء، مرجع سبق ذكره، ص62
[3] علي بن ساحة، مرجع سبق ذكره، ص 95
[4] محمد الجموعي قريشي، مرجع سبق ذكره، ص ص 86-87 .

- تكون وفورات الحجم موجبة عندما إذا كانت غلة الحجم متزايدة.
- تكون وفورات الحجم سالبة إذا كانت غلة الحجم متناقصة.

3.كفاءة وفورات النطاق: تعبر كفاءة وفورات النطاق عن استطاعت البنك على إنتاج مزيجا من المنتجات بتكلفة إجمالية أقل من تكلفة أن ينتج كل منتوج من المزيج على حدى، أما إذا كان لا يستطيع ذلك فنقول عنه أنه يتصف باللاكفاءة في تنويع منتجاته، وتقاس كفاءة وفورات النطاق من خلال نسبة الإدخار في التكاليف نتيجة إنتاج منتجين أو أكثر معا[1]، وللتوضيح أكثر يمكننا كتابة المعادلة التالية حيث تتحقق وفورات النطاق عندما تكون قيمة (س) أكبر من 1 كما يلي:

س=ت(ك1)+ت(ك2)−ت(ك1+ك2)/ت(ك1+ك2)

- س: درجة وفورات النطاق؛
- ت(ك1):تكلفة إنتاج الكمية (ك1) من المنتوج الأول؛
- ت(ك2): تكلفة إنتاج الكمية (ك2) من المنتوج الثاني؛
- ت(ك1+ك2): تكلفة إنتاج الكمية (ك1) من المنتوج الأول والكمية (ك2)من المنتوج الثاني معا

4.كفاءة إكس: تعرف بالكفاءة التشغيلية، وتعرف على أنها: "الكفاءة في إستخدام المدخلات"، وهي النسبة بين أقل تكلفة يمكن إنفاقها لإنتاج مزيج من المخرجات وبين التكلفة الفعلية التي يتم إنفاقها[2]، يعود إقتراحها للإقتصادي (leibenstein) سنة 1996، والفرضية الأساسية التي إعتمد عليها هي أن لا الأفراد ولا المؤسسات ولا الصناعات هي منتجة كما ينبغي[3]، وعليه فإن مسألة الكفاءة في هذا المجال تعود إلى نظام الحوافز والنظام الإداري في المؤسسة، وتقاس كفاءة إكس بعدة طرق نذكر منها[4]:

- النسبة الدنيا للتكاليف الكلية على الأصول الإجمالية أو ما يعرف بمتوسط التكلفة الكلية.
- تقاس بأقصى المخرجات إلى المدخلات.

[1] محمد الجموعي قريشي ،مرجع سبق ذكره، ص 137

[2] شريفة جعدي " **قياس الكفاءة التشغيلية في المؤسسات المصرفية"دراسة حالة عينة من البنوك العاملة في الجزائر خلال الفترة الممتدة (2006-2012)**، أطروحة دكتوراه في ميدان علوم إقتصادية،تسيير وعلوم تجارية، جامعة ورقلة، الجزائر ،2014، ص 42.

[3] محمد الجموعي قريشي، مرجع سبق ذكره، ص 89.

[4] بوقافلة فاطمة، مرجع سبق ذكره، ص 53.

- بإستخدام طرق التقدير فهي تقاس بمدى إنحراف القيم الحالية عن القيم الحالية عن التي تمثل الحد الكفء.
- النسبة الدنيا للمدخلات أو المخرجات.

المطلب الثالث: العوامل المؤثرة على الكفاءة المصرفية وصعوبات قياسها

أولا :العوامل المؤثرة على الكفاءة المصرفية : تتمثل العوامل المؤثر في الكفاءة المصرفية في عوامل كثيرة نذكر منها: الربحية، العوامل الإدارية ودرجة المنافسة، المخاطرة، الأنظمة والتشريعات، كما يمكن تقسيم العوامل المؤثرة على الكفاءة المصرفية إلى عوامل داخلية وخارجية كما يلي[1]:

1. **العوامل الداخلية** : تتمثل في كل من السياسات المالية والإدارية المتبعة من قبل البنك، والتي تعتمد على درجة المنافسة بين البنوك، كفاءة البنك، حجم النشاط الاقتصادي، وهذه العوامل تتعلق بالسيولة والتركيز على العائد على حقوق الملكية والعائد على الاستثمار وكذلك حجم الموجودات.
2. **العوامل الخارجية** : هي تلك العوامل المتعلقة بالسياسات الخارجية المفروضة على البنوك ومختلف النظم والتشريعات المالية والنقدية المفروضة من قبل الحكومة والبنك المركزي تحديدا، والمتعلقة بأسعار الفوائد وحجم الاحتياطات النقدية المفروضة على البنوك، والمتعلقة بحجم الائتمان الممنوح من قبل هذه البنوك.

ثانيا: صعوبات قياس الكفاءة المصرفية: إن صعوبة قياس الكفاءة المصرفية تكمن في أمور كثيرة وتعود نتيجتها لتعدد المدخلات والمخرجات التابعة لها ونتيجة لتعدد سبل وطرق الأدوات الاقتصادية والقياسية المستخدمة لتحليل مؤشرات الكفاءة.

1. **تعدد مدخلات ومخرجات المؤسسة المصرفية:** إن لكل مؤسسة طبيعة نشاط تسعى لتطويره عبر الزمن، حيث أن المؤسسات المصرفية تحولت من الإقتصار على العمليات الوساطة المالية إلى القيام بالعمليات الاستثمارية المالية الأخرى، ومن بنوك تجارية أو متخصصة إلى بنوك شاملة، قد جعل من عملية قياس الكفاءة المصرفية عملية تتضمن جزءا من الريب أو عدم الدقة ناتجة عن صعوبة تحديد المقاييس الدقيقة التي تعبر عن نشاط، أو عن مدخلات ومخرجات البنك، ورغم أن طريقة الوساطة والإنتاج قد مهدت وسهلت عملية التعامل مع المدخلات

[1] شريفة جعدي ،مرجع سبق ذكره، ص 34.

والمخرجات عند قياس مؤشرات الكفاءة، إلا أنها أوجدت إشكالا آخر يتمثل في إختلاف النتائج المتوصل إليها باستخدام هذه الطرق وبالتالي وجود حساسية للكفاءة إتجاه طريقة تحديد مدخلات ومخرجات البنك، فعدد الصفقات أو عدد حسابات الودائع مثلا، وفق طريقة الإنتاج يختلف تماما عند التعبير بالدنانير أو العملة الصعبة وفق طريقة الوساطة، وسيكون ذلك تأثير على مؤشرات الكفاءة بالتالي مؤشرات الربحية أو مؤشرات تقييم الأداء[1].

2. **تعدد مقاييس الكفاءة في المؤسسة المصرفية:** تعددت وتنوعت طرق وأدوات قياس الكفاءة المصرفية عبر تطور الدراسات التطبيقية للكفاء المصرفية، إذ تعود فكرة قياس الكفاءة المصرفية إلى أعمال farrel سنة 1957، الذي حدد مقياسا بسيطا للكفاءة التقنية والتخصيصية من أجل مدخلات متعددة، وفيما يلي سنقدم أهم هذه الطرق.[2]

المطلب الرابع: طرق قياس الكفاءة في المؤسسات المصرفية

أولا: قياس الكفاءة المصرفية باستخدام النسب المالية:

مع التطور المستمر الذي عرفته الصناعة المصرفية فإن القوائم المالية لم تعد قادرة على إعطاء صورة واضحة وعاكسة لآلية العمل المصرفي، وهنا تبرز أهمية التحليل المالي الذي أصبح يستخدم ويستفيد منه كافة النشاطات الإقتصادية والإجتماعية، كالمشاريع والبنوك وشركات التمويل والمستثمرين والمدخرين والشركات التجارية والصناعية، وبالنسبة للبنوك فان التحليل المالي يعتبر أساسا من أسس التخطيط والرقابة المالية السليمة ويتضمن دراسة تفصيلية للبيانات الواردة في الكشوف المالية، ودراسة نتائج الأعمال أو الأداء المالي لتفسيره وتحديد نقاط الضعف والقوة في السياسات المالية المتبعة من قبل المصرف، وكذا يساعد على معرفة مركز البنك وحقيقة وضعه وأين يوقف بين بقية البنوك المماثلة، ويدل على الأخطار التي يمكن أن يواجهها لذا يعد التحليل المالي ضرورة قصوى للتخطيط المالي السليم[3]، وتتمثل أهم الطرق التي يتم من خلالها تحليل البيانات والقوائم المالية فيما يلي:

[1] محمد الجموعي ،مرجع سبق ذكره، ص 93.

[2] مد الجموعي قريشي ،"**قياس الكفاءة الإقتصادية في المؤسسات المصرفية**"،**دراسة نظرية وميدانية للبنوك الجزائرية خلال الفترة (1994-2003)** ،إطروحة دكتوراه في العلوم الإقتصادية ،جامعة الجزائر، الجزائر 2006 ،ص 94

[3] بن ساحة علي ، بخاري عبد الحميد،" **التحرير المالي وكفاءة الأداء المصرفي في الجزائر**" مداخلة مقدمة للملتقى الدولي الثاني حول الاداء المتميز للمنظمات والحكومات ، جامعة ورقلة ، الجزائر ، ص142،2011.

- **التحليل الرأسي (Vertical Analysis)**: يقوم التحليل الرأسي على أساس دراسة العلاقة بين البنود المالية المختلفة بالقائمة المالية لفترة زمنية محددة أي قياس العلاقة النسبية للمفردات في قائمة واحدة، يبين هذا التحليل الأهمية النسبية لكل بند من بنود الميزانية في تاريخ معين[1].
- **التحليل الأفقي (Horizontal Analysis)**: يقوم التحليل الأفقي على أساس تحليل القوائم المالية لعدد من الفترات المتعاقبة مع إختيار فترة واحدة من تلك الفترات لتكون فترة الأساس، للتعرف على حجم ونوع التغير الذي يطرأ على عنصر معين أو مجموعة من العناصر وقياس الإتجاه ونوعه وتقييمه[2].
- **تحليل النسب (Ration Analysis)**: يتضمن حساب نسب محاسبة خاصة من عنصرين أو أكثر من العناصر الظاهرة في حسابات الدخل والميزانية وذلك لكشف العلاقات بين هذه العناصر،

والنسب المالية تستخدم عادة لقياس الإنحرافات المالية للمؤسسة، ولتحديد نوعية الإدارة لهذه المؤسسة وتعتبر النسب المالية من أهم أدوات التحليل وأكثرها إستخداما حيث أن أهميتها تتجلى في كونها أكثر قدرة من القيم المطلقة على التعبير عن حقيقة الوضع المالي للبنك[3]، وضمن هذا سنتعرف إلى أهم مؤشرات قياس الربحية في البنوك التجارية كوسيلة لقياس الكفاءة المصرفية. فتقيس نسب الربحية مدى تحقيق البنك للمستويات المتعلقة بالكفاءة ، كما أنها تعبر عن محصلة نتائج السياسات والقرارات التي اتخذتها إدارة البنك، حيث يتم قياس ربحية البنك من خلال المؤشرات التالية[4]:

1. **العائد على حقوق الملكية (ROE) The Return On Equty**: وضع نموذج العائد على حقوق الملكية من قبل دافيد كل David cool في الولايات المتحدة الأمريكية سنة 1972، حيث أن هذا الأخير يمكن المحلل من تقييم مصدر وحجم أرباح البنك الخاصة بمخاطر ثم اختبارها تتمثل أساسا في المخاطر السوقية، ويوضح هذا النموذج الأثر المزدوج للكفاءة في التكاليف وإنتاجية الأصول على ربحية الأصول أو على ما يعرف بمؤشر العائد على الأصول (ROE)، كما يبين قدرة الرافعة المالية (EM) على رفع العائد على حقوق

[1] خالد وهيب الراوي ، إدارة العمليات المصرفية، الطبعة الثانية، دار المناهج للنشر، الأردن ص 323، 2003.
[2] خالد وهيب الراوي، مرجع سبق ذكره ،ص 324.
[3] أمال الماجري، " **الكفاءة المصرفية للبنوك التجارية في ظل العولمة المالية دراسة حالة البنك الوطني الجزائري وبنك سوسيتي جنرال (2005-2009)**،مذكرة ماستر في العلوم الإقتصادية ،جامعة ورقلة، الجزائر ،2009 ،ص 22.
[4] جعدي شريفة ،مرجع سبق ذكره ،ص 95.

الملكية (ROE) إلى مستوى أعلى من العائد على الأصول[1]، فإذا حقق بنك ما عائد على حقوق الملكية مرتفع أو منخفض، يعود هذا إما للعائد على الأصول أو الرافعة المالية كليهما، فإذا كان الإرتفاع فالعائد على حقوق الملكية سببه العائد على الأصول فيعود هذا للإدارة الجيدة للأصول، إما إذا كان سبب الإرتفاع الرافعة المالية، فعلى المساهمين معرفة درجة المخاطرة التي يتطلبها هذا العائد[2]، ويقاس معدل العائد على حقوق الملكية كالأتي:

العائد على حقوق الملكية =(إجمالي الايرادات /اجمالي الاصول) × (الدخل الصافي / إجمالي الايرادات) ×(اجمالي الاصول / حقوق الملكية)

أي:

$$EM \times PM \times UA = ROE$$

$$ROA \times EM = ROE$$

ويمكن تلخيص نموذج العائد على حقوق الملكية في الشكل التالي

الشكل (1.1) :طريقة حساب العائد على حقوق الملكية (ROE)

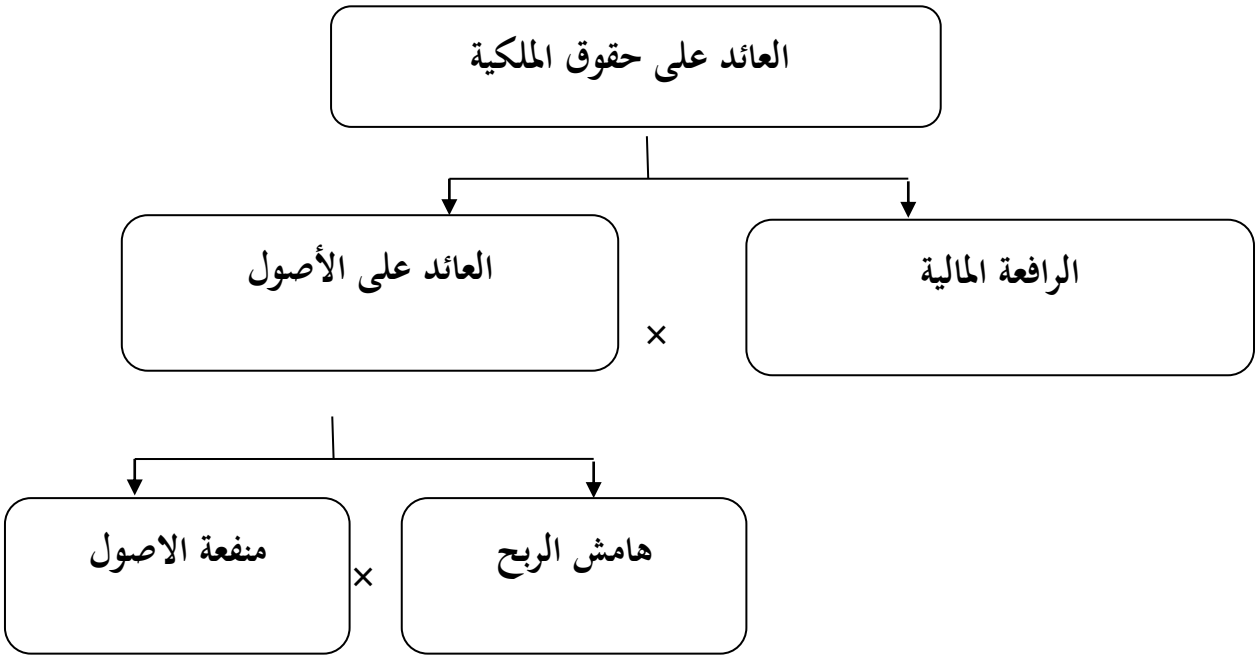

المصدر :طارق عبد العال حماد،**تقييم أداء البنوك التجارية (تحليل العائد و المخاطرة)**،الدار الجامعية ، الإسكندرية ،2001، ص 91.

[1] محمد الجموعي قريشي، مرجع سبق ذكره، ص 97.
[2] المرجع السابق، ص 97.

إذا كان السبب في إرتفاع العائد على حقوق الملكية يعود إلى الرافعة المالية، فإن المحللين والمساهمين يتعرفون إلى مستوى الخطر الذي يتطلبه ذلك المستوى من العائد و الأداء، وبالمقابل فاذا تحقق العائد على حقوق الملكية المرتفع من خلال إدارة ممتازة للأصول فإنه ستكون في هذه الحالة رسالة أخرى للمحللين والمساهمين عن إدارة المؤسسة.

2. العائد على الأصول (ROA) The Return onAssets: هذه الصيغة ترتكز إلى مصدر الأداء الأفضل أو السيء، فمثلا إذا حققت مؤسسة ما عائدا على الاصول مرتفعا فيكون سببه أنها أكثر كفاءة في التحكم ومراقبة التكاليف وهو ما يعكسه مؤشر هامش الربح المرتفع، أو باستخدام أفضل للأصول وهو ما يعكسه مؤشر منفعة الأصول أو إنتاجية الأصول أو عن طريق التحسن في كلا المجالين ،بالمقابل فإن الأداء الضعيف قد يعود لجانب منهما أو لكليهما، والمساهمة الثانية لنموذج (dupont) تبقى شرح وتوضيح العلاقة بين العائد على الأصول (ROA) والعائد على حقوق الملكية(ROE)، ويقاس العائد على الأصول بالعلاقة التالية:

العائد على الأصول = هامش الربح × منفعة الأصول

أي ROA = PM ×UA

3. مضاعف حقوق الملكية (EM) Equity Multiplier: يقوم مؤشر مضاعف حقوق الملكية بمقارنة الأصول مع حقوق الملكية حيث تدل القيمة الأكبر من هدا المضاعف إلى درجة أكبر من التمويل بالديون مقارنة بحقوق الملكية ، وعليه فإن مضاعف حقوق الملكية EMيقيس الرفع المالي، كما يعتبر مقياسا للربح والمخاطرة، لأن الرفع المالي المرتفع يؤدي إلى زيادة العائد على حقوق الملكية ROE وذلك عندما يكون الدخل الصافي موجب،لكن هذا يعرض رأس المال لمخاطرة مرتفعة[1]، ونستطيع ان نعطي للمضاعف على حقوق الملكية المعادلة التالية

EM = ROE /ROA

[1] جعيدي شريفة، مرجع سبق ذكره، ص96.

4. **منفعة الأصول (UA) Asset Utiliztion**: ويسمى إستعمال الأصول، حيث يدل هذا المؤشر على الإستغلال أو الإستعمال الأفضل للأصول، فكلما إرتفع هذا المؤشر كلما دل على جودة الأصول، وتقاس منفعة الأصول بالعلاقة التالية: **منفعة الأصول = إجمالي الإيرادات /إجمالي الأصول.**

5. هامش الربح(RM): الذي يدل على الكفاءة في إدارة و مراقبة التكاليف، فكلما إرتفع هذا المؤشر كلما دل على كفاءة وقدرة على التحكم في تكاليف المؤسسة، ويقاس هامش الربح بالعلاقة التالية:

هامش الربح =الدخل الصافي/إجمالي الايرادات

أما عندما نريد ان نعرف المؤشرات التي تقيس المخاطر نستطيع أن نقول أنها تلك المخاطر الرئيسية التي تقيس أو تواجه أي مصرف ويمكن التعبير عن هذه المؤشرات بنسبة واحدة أو عدة نسب، حسب ما يقتضيه التحليل وحسب العناصر المكونة أو المرتبطة بالخطر المعين، فيمكن تلخيص بعض النسب لمؤشرات المخاطر الرئيسية في الجدول التالي:[1]

المخاطر	النسب
مخاطر الإئتمان	مخسسات خسائر القروض / إجمالي القروض
مخاطر السيولة	الودائع الأساسية / إجمالي الأصول
مخاطر سعر الفائدة	الأصول الحساسة للفائدة / إجمالي الأصول الخصوم الحساسة للفائدة / إجمالي الأصول
مخاطر رأس المال	حقوق الملكية / الأصول الخطرة إجمالي حقوق الملكية / إجمالي الأصول
مخاطر التشغيل	إجمالي المصاريف / عدد العمال

المصدر :محمد الجموعي قريشي، ،قياس الكفاءة الإقتصادية في المؤسسات المصرفية، ص 94

ثانيا : قياس الكفاءة المصرفية باستخدام الطرق الكمية:

يمكن التمييز بين نوعين من الطرق الكمية لقياس الكفاءة المصرفية ، طريقة تعتمد البرمجة الخطية كنموذج غير معلمي، ومن أهم اساليبها أسلوب تحليل البيانات المغلفة، وطريقة تعتمد التقدير الإحصائي كنموذج معلمي،

[1] محمد الجموعي قريشي، مرجع سبق ذكره، ص 100.

ومن بين أساليبها طريقة الحد السميك وطريقة حد التكلفة العشوائية ، وطريقة التوزيع الحر، وفيما يلي سيتم توضيح هذه الطرق كما يلي[1]:

1. **طريقة البرمجة الخطية (طريقة تحليل البيانات المغلفة (DEA) Data Envelopment Analysis**: شهد عام 1978م تطورا في مجال قياس الأداء، فقد تمكن Charnes وزملاؤه من وضع أسس أسلوب التحليل التغليفي للبيانات، وهو أسلوب البرمجة الخطية المبني على أساس منهجية الحد Frontier Methodology، التي ترجع لأعمال Farrll عام 1957م، ويتميز هدا الأسلوب بالعديد من المزايا من أهمها :تحديد نسبة اللاكفاءة، ومصدرها، إضافة إلى سهولة الإستخدام[2]، تعرف هذه الطريقة بأنها تقنية غير معلمية تستخدم مبادئ نظرية البرمجة الخطية لاختيار نشاط بنك مقارنة بنشاط بنوك أخرى ضمن عينة من البنوك ، حيث تقدم لنا مؤشر "أفضل تطبيق" لمستوى تكنولوجي يعتمد أو يستند إلى خبرات عينة من البنوك[3].

تستخدم هذه الطريقة مجموعة من البيانات حول : التكاليف ، المخرجات ،أسعار المدخلات لعينة من البنوك ، ومن خلال هذه العينة يتم تحديد البنك الذي ينتج وبأقل تكلفة، حجم إنتاج عند مستوى معين من أسعار المدخلات، ويعرف هذا البنك ب "أفضل بنك ممارس" ، أو"أفضل تطبيق"لتلك التوفيقة (مخرجات، أسعار مدخلات)، ويشكل حدا للكفاءة Effciency Frontien يغطي أو يغلف البنوك الأخرى في العينة[4]، ويمكن إستخدامها لتقويم كفاءة باقي البنوك ، فالبنوك التي تقع على الحد هي البنوك الكفؤة، والبنوك التي تقع خارج الحد فهي غير كفؤة ، وتعد هذه الطريقة مرنة وقابلة للتكيف ، ولا تضع أسلوب خاص لدالة تكالف أفضل بنك ممارس، لكن المشكلة هي كونها لا تسمح بأية أخطاء في البيانات، رغم أن كل البيانات في الواقع تخضع لخطأ القياس، لذلك تعد هذه الطريقة غير واقعية[5].

2. **طرق التقدير الإحصائي**: وتكمن هذه الطريقة في الطرق أو الأساليب التالية:

1-2 طريقة التكلفة العشوائية (SFA) Stochastic Frontier Analysis: طورت هذه الطريقة من طرف كل منLovell، Aigner، Schmidtفي عام 1977وتم تطبيقها على المصارف من

[1] علي بن ساحة، مرجع سبق ذكره، ص 98

[2] حدة رايس، نوري فاطمة الزهراء، مرجع سبق ذكره، ص 63.

[3] علي بن ساحة، مرجع سبق ذكره، ص 98.

[4] بن ساحة علي، مرجع سبق ذكره، ص ص 98 – 99.

[5] حدة رايس، نوري فاطمة الزهراء ، ص 63.

قبل Lovell وأيضا Ferrier في عام 1990م، حيث تعتمد هذه الطريقة على تقنيات الانحدار لتقدير دالة التكاليف الكلية كمتغير تابع لعدة متغيرات مستقلة ، تتضمن مستويات المخرجات وأسعار المدخلات ، وتشكل التكلفة الكلية المتوقعة الحد الذي يمثل أفضل تطبيق ، وعليه فإن المصرف الذي تكلفته الحالية تساوي تكلفته المتوقعة سيمثل أفضل تطبيق، وبالتالي يوصف البنك باللاكفاءة إذا كانت تكلفته الحالية أعلى من تكلفته المتوقعة ، في حين أن الفرق بين التكلفة الحالية والمتوقعة يسمى بحد الإضراب العشوائي ، ويشمل عنصرين هما: الأخطاء الناتجة عن الكفاءة إكس وتكون موزعة توزيعا نصف طبيعي ، و الأخطاء العشوائية للإنحدار التي تتوزع طبيعيا[1].

2-2 طريقة الحد السميك (TFA) Thick Frontier Approach : تم تطوير هذه الطريقة من طرف "Berger and Humphrey" سنة 1991م وتستمد عناصرها من الطريقتين السابقتين (DEA) و(SFA) فهي تتبنى فرضية أن إنحرافات التكلفة الكلية الحالية عن المتوقعة مرتبطة بالأخطاء العشوائية ومرتبطة أيضا بكفاءة إكس[2]، تقسم هذه الطريقة عينة من البنوك إلى أربع مجمعات أساسية حسب التكلفة المتوسطة لهذه البنوك المكونة للعينة (التكلفة الكلية/ الأصول الكلية) ، وعن طريق تقدير دالة التكاليف الكلية للعينة الفرعية تكون المجموعة أو الربع الذي يتمتع بمتوسط تكلفة منخفض يمثل ما يسمى بالحد السميك ،ويعتبر أفضل تطبيق يمكن من خلاله قياس الكفاءة المصرفية لباقي البنوك.[3]

3-2 طريقة التوزيع الحر (DFA): Distribution Free Approach قام كل Schmidt and Sickles بإبتكار هذه التقنية سنة 1984م وتم تطويرها من قبل Berger سنة 1993م وتقوم هذه التقنية على إيجاد نقاط الكفاءة، وحسب هذه التقنية أن الكفاءة فيما بين البنوك تختلف عبر الزمن، كما أنها تقترض وجود اللاكفاءة والخطأ العشوائي، إذ أن هذا الأخير لعدد من السنوات يعبر عن اللاكفاءة خلال نفس السنوات، وهذا بوجود مجموعة من المعطيات لعدد من السنوات، ويتم تقدير اللاكفاءة للبنوك محل الدراسة، بناتج الفرق بين المتوسط المتبقي من تقدير دالة التكلفة وكذا كفاءة حد التكلفة للبنك[4].

[1] المرجع السابق، ص 63.
[2] محمد الجموعي قريشي، مرجع سبق ذكره، ص 108.
[3] حدة رايس، نوري فاطمة الزهراء، مرجع سبق ذكره، ص 64.
[4] محمد الجموعي قريشي، مرجع سبق ذكره، ص 109.

المبحث الثاني : الأدبيات التطبيقية

أخذ موضوع قياس الكفاءة المصرفية إهتماما كبيرا للعديد من الباحثين الإقتصاديين بالبحث فيه، ومن هذا سنحاول تقديم بعض الدراسات التي تم تناولنها وذات الصلة أيضا بتقسيمها حسب الدراسات العربية و الدراسات الأجنبية.

المطلب الاول : الدراسات باللغة العربية

1. دراسة قريشي محمد الجموعي " **قياس الكفاءة الإقتصادية في المؤسسات المصرفية** ": تهدف هذه الدراسة إلى إستخدام التحليل المالي لتقييم أداء المؤسسات المصرفية، وهذا عن طريق مؤشر هامش الربح كنسبة مالية لقياس كفاءة إدارة التكاليف، وإستخدام التحليل الإقتصادي بتقدير وفورات الحجم والنطاق للمؤسسات المصرفية الجزائرية في الفترة الممتدة من 1994إلى 2003، وقد توصل الباحث إلى أن البنوك صغيرة الحجم هي الأكثر كفاءة والقدرة على تحكم في تكاليفها وخاصة تكاليف الإستغلال وأن الصناعة المصرفية الجزائرية لا تتميز بالإحتكار الطبيعي والبنوك الجزائرية تتمتع بوفورات النطاق وتستطيع التنويع في منتجاتها.

2. دراسة النوي فاطمة الزهراء " **قياس الكفاءة المصرفية بإستخدام نموذج حد التكلفة العشوائية** ": هدفت هذه الدراسة إلى محاولة التعرف على مدى إدارة المصارف الجزائرية تكاليفها، والتعرف إلى بعض الآليات التي تمكن النظام المصرفي الجزائري الرفع في كفاءته وذلك في الفترة الممتدة من 2004 إلى 2008، وقد توصل الباحث إلى أن البنوك الجزائرية محل الدراسة لم تحقق وفورات الحجم وكانت وفوراتها سالبة أي أقل من الواحد، بالتالي ان تلك البنوك لم تكن تتمتع بالكفاءة في إدارة التكاليف.

3. دراسة عبد الكريم منصوري "**محاولة قياس كفاءة البنوك التجارية بإستخدام أسلوب التحليل التطويقي للبيانات (DEA)**": كان الهدف من هذه الدراسة إلى التعرف على أسلوب التحليل التطويقي كطريقة لقياس الكفاءة ، و تحديد بنوك الدراسة التجارية الكفؤة والغير الكفؤة خلال الفترة الممتدة من 2005إلى 2007 وقد توصل الباحث إلى أن البنك الشعبي الوطني هو الأكثر إنتاجية وكفاءة ، ولكن هدا لايؤكد أن بقية البنوك المدروسة لا تتمتع بالكفاءة ، بل إن هناك تقارب كبير بينهم ، أي هناك هوامش طفيفة تمكناه اللحاق ببعضها البعض.

4. دراسة فريد بن ختو و محمد جموعي قريشي "**قياس الكفاءة البنوك الجزائرية با ستخدام تحليل مغلف البيانات(DEA)**: تهدف هذه الدراسة إلى قياس الكفاءة المصرفية الجزائرية في ظل التحولات التي تشهدها

الجزائر نحو اقتصاد السوق، وكانت الدراسة سنة 2010 وتوصلا الباحثين إلى أن معظم بنوك الدراسة تتمتع بوفرة في الموارد وهو ما يعكس ضعف الاستثمارات المصرفية لدى هذه البنوك.

5. دراسة شريفة جعدي **"قياس الكفاءة التشغيلية في المؤسسات المصرفية"**: تهدف هذه الدراسة إلى قياس الكفاءة التشغيلية من خلال تحليل وفورات الحجم وتقدير دالة التكاليف ومعرفة كفاءة بعض البنوك الجزائرية خلال الفترة الممتدة من 2006 إلى 2012 وقد توصل الباحث إلى أن بنك البركة هو الافضل من ناحية العائد على حقوق الملكية ، وبنك الخليج هو الأفضل من ناحية هامش الربح ويدل هدا على قدرته فالتحم في تكاليفه، وان البنوك صغيرة الحجم تكون أكثر ربحية وإنتاجية أقل مخاطرة مقارنة بالبنوك كبيرة الحجم.

6. دراسة عبد الرحيم عبد الحميد الساعاتي ، محمود العصيمي **" تقدير دالة تكاليف البنوك الإسلامية والبنوك التجارية :دراسة مقارنة"**: تناولت هذه الدراسة تقدير دالة تكاليف اللوغاريتمية ل أكثر من 13 بنك لمجموعة من البنوك منها إسلامية وتقليدية بهدف قياس وفورات الحجم ووفرات النطاق ومرونة الإحلال والمرونة السعرية لمدخلات هذه البنوك ،وتوصلا الباحثين إلى أن البنوك الإسلامية محل الدراسة تتمتع بوفورات حجم موجبة، بينما تتوفر معظم البنوك الأخرى بوفورات حجم سالبة.

7. دراسة شوقي بورقبة **"تقييم الكفاءة التشغيلية لمصارف الإسلامية :دراسة تطبيقية مقارنة"**: تهدف هذه الدراسة إلى تقييم الكفاءة التشغيلية لبعض البنوك الإسلامية والتقليدية لمنطقة الشرق الأوسط، وهدا بإستخدام طريقة الحدود العشوائي، وكانت العينة حوالي 32 بنك خلال الفترة الممتدة من 2000 إلى 2008 ، وقد وصل الباحث إلى أن المصارف التقليدية أكثر كفاءة من المصارف الإسلامية سواء في إستغلال الموارد المتاحة أو في المزج بين هذه الموارد بشكل أمثل ومن ثم في التحكم في التكاليف، وأن المصارف التقليدية والمصارف الإسلامية أكثر كفاءة في إستغلال الموارد المتاحة للوصول إلى المخرجات من إستعمال المزيج الأمثل للموارد.

8. دراسة محمد حسين بتال **"قياس وتحليل كفاءة المصارف الخاصة في العراق باستخدام تكنيك تحليل مغلف البيانات "**: تهدف هذه الدراسة إلى إيجاد العلاقة بين إجاءات الإصلاح المصرفي ومؤشرات الكفاءة المصرفية، وكذلك دراسة وتحليل آثار إجراءات الإصلاح المالي المصرفي على قطاع المصرفي الخاص وهدا كان في العراق استخدمت هذه الدراسة أسلوب تحليل مغلف البيانات على عينة من 20 مصرف فالفترة الممتدة من 2007 إلى 2009 وقد توصل الباحث إلى هناك من المصارف المدروسة حققت الكفاءة الكاملة حسب نموذج عوائد الحجم المتغيرة، بينما حققت بعض المصارف الاخرى الكفاءة ولكن حسب نموذج عوائد الحجم الثابتة، كما توصلت الدراسة إلى أن سياسة الإصلاح المصرفي التي طبقت سنة 2004 ساهمت في تحسين مستويات الكفاءة المصرفية

في المصارف الخاصة ، كما أظهرت النتائج أن ثلثي المصارف االخاصة لم تصل إلى حجمها الأمثل من الناحية الإقتصادية.

المطلب الثاني: الدراسات باللغة الأجنبية :

دراسة khaled A. husseink Qperational Efficienay in Islamic Banking:the Sudanes Experience

تطرقت هذه الدراسة إلى قياس الكفاءة التشغيلية ل17بنك سوداني إسلامي، خلال الفترة الممتدة من (1900-2000)، وهذا بإستخدام طريقة التكلفة العشوائية، وتوصل الباحث إلى أن البنوك الأجنبية ورغم صغر حجمها إلا أنها أكثر كفاءة من البنوك الإسلامية العمومية، وأن هذه الأخيرة لم تتمكن من خلق الكفاءة على الرغم من متوسط الكفاءة شبه مستقر خلال فترة الدراسة.

Yildrim and Philippatos,Efficienay of banks : recentevidence formthe economies of Europe

تطرقت هذه الدراسة إلى قياس كفاءة الربح والتكلفة لمجموعة من البنوك الناشطة في اوروبا خلال الفترة الممتدة من (1993-2000) وهذا بإستخدام أسلوب SFA وأسلوب DFA وتوصلت الدراسة إلى أن عدم الكفاءة الناتج عن الإدارة ذو علاقة مع متوسط كفاءة التكلفة ل 12 دولة ، وأن أعلى مستوى الكفاءة تمثل في البنوك ذات الحجم الكبير, والأعظم ربحية وملكية.

المطلب الثالث:موقع الدراسة الحالية من الدراسات السابقة:

تطرقنا في المبحث الثاني إلى بعض الدراسات السابقة التي لها صلة بالموضوع , ومن هنا سنحاول المقارنة بينها وبين دراستنا الحالية وسنحاول تلخيصها في الجدول التالي:

البيان	الدراسات السابقة	الدارسة الحالية
الهدف	إن كل الدراسات كان تسعى إلى قياس الكفاءة المصرفية من خلال الطرق المشروعة والمعروفة.ومدى تحسين القطاع المصرفي	تهدف هذه الدراسة فالمقارنة بين مجموعة من البنوك وهذا من جانب الربحية والمخاطرة
مجتمع العينة	وجدنا إختلاف بين الدراسات ،فكل دراسة أسقطت دراستها على عينة معينة وفي فترة معينة ، ومعظمها طبقت في مؤسسات محل الدراسة،	لقد أسقطنا دراستنا على عينة من البنوك وهي البنك الوطني الجزائري وبنك الخليج الجزائري وبنك سوسيتي جنرال الجزائري خلال الفترة الممتدة من 2012إلى2016.
أدوات تحليل الدراسة	معظم الدراسات إستخدمت المنهج الوصفي لتوضيح الجانب النظري والمنهج التجريبي لإثبات الصحة وهناك من الدراسات إعتمدت على الإستبيان أو ودراسات إعتمدت المقابلة والملاحظة	اعتمدنا على المنهج الوصفي التحليلي لدراسة الموضوع . أما الأدوات المستخدمة في الدراسة والتحليل فتمثلت في المقابلة والملاحظة.

خلاصة الفصل الأول :

إختلف مفهوم الكفاءة عند العديد من الباحثين الإقتصاديين والكتاب وهذا لشموليتها , وتبقى تحضى بالقبول لعام على أنها تلك العلاقة التي تجمع مابين الوسائل الإنتاجية المستخدمة والنتائج المحققة , أي يمكن أن نقول على أي مؤسسة حققت الكفاءة إذا تم تحقيق النتائج المستهدفة بالوسائل المتاحة.

ونرى أنه لا يوجد إختلاف في مفهوم الكفاءة المصرفية ,حيث أنها الاستغلال الأمثل للموارد أو تحقيق مخرجات معينة بأدنى تكلفة ممكنة ,ولكن يبرز إختلاف في قياس الكفاءة المصرفية وهذا راجع إلى طبيعة نشاط كل مؤسسة ,وصعوبة تحديد مدخلات ومخرجات كل مؤسسة.

كما أن هناك عدة أنواع للكفاءة في المؤسسة المصرفية نذكر منها: الكفاءة الإنتاجية وتعبر هذه الكفاءة على أنها العلاقة بين كمية الموارد المستخدمة في العملية الإنتاجية، وبين الناتج من تلك العملية،و كفاءة وفورات الحجم التي تكون نتيجة التوسع في النشاط،و كفاءة وفورات النطاق وتعبر هذه على التنويع في العملية الإنتاجية، وكفاءة إكس وتعرف على أنها الكفاءة في إستخدام المدخلات .

وهناك عدة طرق لقياس الكفاءة المصرفية حيث أن هناك من يحسبهابإستخدام النسب المالية وهناك من يحسبها بالطريقة الكمية ,والتي تحتوي هذه الأخيرة على طريقة تحليل البيانات المغلفة وطريقة حد التكلفة العشوائية, وطريقة الحد السميك , وطريقة التوزيع الحر.

الفصل الثاني :

الدراسة الميدانية لقياس الكفاءة المصرفية

تمهيد :

خلال ما تطرقنا إليه في الفصل الأول من مفاهيم عامة حول الكفاءة المصرفية ,سنحاول في هذا الفصل تجسيد وحساب بعض من المؤشرات والمخاطرة على مجموعة من البنوك الناشطة في الجزائر,كما سيتم عرض وتحليل ومناقشة نتائج المتوصل إليها, لذا قمنا بتقسيم الفصل إلى مبحثين

المبحث الأول : الطريقة والأدوات

سنعرض مجتمع وعينة الدراسة , والمتمثل في البنوك محل الدراسة وسنتطرق إلى الأدوات المستخدمة في معالجة البيانات المجمعة من القوائم المالية .

المبحث الثاني : النتائج ومناقشة الدراسة التطبيقية :

بعد تم عرض طريقة الأدوات الدراسة , سنقوم بتطبيقها ومناقشتها على مجموعة من البنوك الأجنبية الوطنية ,وذلك بالمقارنة بينهم وإختيار الفرضيات بإستخدام بعض من مؤشرات الربحية والمخاطرة في تقييم الكفاءة المصرفية .

المبحث الأول: الطريقة والأدوات المستخدمة في الدراسة

من خلال هذا المبحث سنحاول عرض ميدان الدراسة ، والمتمثل في البنوك محل الدراسة , وطريقة جمع المعلومات, ومؤشرات قياس الكفاءة المصرفية ,وكيفية حسابها.

المطلب الأول : الطريقة المتبعة في الدراسة

هذا المطلب سنقسمه إلى قسمين ,أولهما يحتوي على تعريف بنوك محل الدراسة، أما الثاني يحتوي على طريقة جمع المعلومات والمعطيات.

أولا:عينة الدراسة

يتكون مجتمع الدراسة من البنوك التجارية العاملة في الجزائر والتي يبلغ عددها 20بنك وتتكون فيه الدراسة من ثلاث بنوك تجارية حيث نسبتهم 6.66%من عينة الدراسة وتنقسم إلى قسمين ، بنك محلي وحيد وهو البنك الوطني الجزائري وبنكين أجنبيين وهما بنك الخليج الجزائر وبنك سوسيتي جنرال الجزائر.

1) التعريف بالبنك الوطني الجزائري BNA:

تأسس البنك الوطني الجزائري في 13 جوان 1966، وذلك بموجب الامر 178/66 ويعتبر من أول البنوك التجارية التي تم إنشائها في الجزائر المستقلة برأس مال قدره 20مليون دينار جزائري، وتم تحويل البنك إلى مؤسسة مالية ذات أسهم برأس مال يقدر ب 4.3مليار دينار جزائري ، وهذا بعد الإصلاحات التي فرضها قانون 01/88 في سنة 1988،ثم زيادة رأس ماله من 14600مليار دينار جزائري إلى 41600 في جوان 2009، وهذا عن طريق إصدار 27000 سهم بمليون دينار لكل سهم.

2) التعريف ببنك الخليج الجزائرAGB:

تأسس بنك الخليج الجزائر في 15 ديسمبر 2003، بموجب قانون رأس ماله 10 مليار دينار جزائري ويتركز نشاطه في مجالات الخدمات المصرفية الفردية ، والخدمات المصرفية للشركات ،وخدمات الخزينة ، والخدمات المصرفية الدولية ، وهو مملوك من ثلاثة بنوك ذات سمعة دولية (Bugran Bank) بقيمة60 ، وبنك تونسي عالمي بقيمة30، والبنك الأردني الكويتي بقيمة 10، وهي بنوك تنتمي إلى مجموعة المشاريع الكويت القابضة.

3) التعريف ببنك سوسيتي جنرال الجزائرSGA:

تأسس سنة 1999 برأس مال قدره 500 مليون دينار جزائري ، ويعد إحدى الشركات التابعة لمجموعة سوسيتي الفرنسية ، ويعد من أشد البنوك المنافسة في السوق الجزائري، وهو من البنوك الفرنسية الرائدة المستثمرة في الجزائر ، ويكمن نشاطه في التخصص في مجال المالية والتأمين ، والخدمات المصرفية الخاصة وإدارة الاصول وخدمة المستثمرين.

ثانيا : طريقة جمع معطيات الدراسة

لقد تم جمع المعطيات بإعتماد على مجموعة من الجوانب النظرية حيث شملت دراستنا إلقاء نظرة على الدراسات السابقة والمنشورات الأدبية حول قياس الكفاءة المصرفية من مقالات ومجلات وكتب والأنترنيت ورسائل جامعية، بالإضافة إلى البيانات التي تم جمعها من القوائم المالية من خلال الميزانية وجدول حساب النتائج خلال الفترة الممتدة من (2012-2016) للبنوك محل الدراسة .

المطلب الثاني : الأدوات المستخدمة لقياس الكفاءة المصرفية

أولا : مؤشرات الربحية : تم قياس ربحية البنك من خلال استخدام معدل العائد على حقوق الملكية، العائد على الأصول، هامش الربح ، حيث يوضح الجدول الموالي طريقة احتساب كل معدل كما يلي:

الجدول (2-1) مؤشرات الربحية المستخدمة لقياس الكفاءة للبنك المحلي والبنكيين الأجنبيين

المؤشرات	النسب
العائد على حقوق الملكية	النتيجة الصافية /حقوق الملكية
العائد على الأصول	النتيجة الصافية /إجمالي الأصول هامش الربح × منفعة الأصول
هامش الربح	النتيجة الصافية/ إجمالي الإيرادات

المصدر: من إعداد الطالب بالإعتماد على محمد الجموعي قريشي ، مرجع سبق ذكره.

ثانيا : مؤشرات المخاطرة: تم قياس مؤشرات المخاطرة بالاعتماد على كل من مؤشر مخاطر رأس المال ومخاطر السيولة حيث يوضح الجدول التالي طرق حساب كل مؤشر كما يلي:

الجدول (2-2) مؤشرات المخاطرة المسخدمة لقياس الكفاءة للبنك الوطني والبنكين الأجنبيين

مؤشرات المخاطرة	النسب
مخاطر رأس المال	إجمالي حقوق الملكية / إجمالي الأصول
مخاطر السيولة	الودائع الاساسية/ إجمالي الأصول

المصدر: من إعداد الطالب بناءا على الدراسات السابقة

المبحث الثاني : عرض النتائج الدراسية ،تحليلها ومناقشتها

سنحاول تلخيص هذا المبحث إلى مطلبين ، حيث أولهما يقوم بعرض النتائج المتوصل إليها ، أما المطلب الثاني يقوم بتحليل ومناقشة ما توصلت إليه الدراسة .

المطلب الأول : عرض نتائج الدراسة

من خلال المعطيات التي تم جمعها سنحاول الوصول إلى النتائج عن طريق تطبيقها على المؤشرات.

أولا: مؤشرات الربحية

1. العائد على حقوق الملكية (ROE) :

الجدول رقم (2-3)العائد على حقوق الملكية لبنوك العينة خلال الفترة (2012-2016) الوحدة %

البيان / السنوات	2012	2013	2014	2015	2016	المتوسط	الإنحراف
البنك الوطني الجزائري	19.07	19.54	19.25	18.23	14.87	18.19	1.91
بنك الخليج الجزائر	38.46	47.51	36.96	32.98	23.92	35.96	8.58
بنك سوسيتي جنرال الجزائر	29.52	20.74	23.11	15.81	18.44	21.52	5.22

المصدر: من إعداد الطالب وبالرجوع إلى الملحق من (01)إلى(09)

الشكل رقم : (2-1) يوضح تطور نسبة العائد على حقوق الملكية .

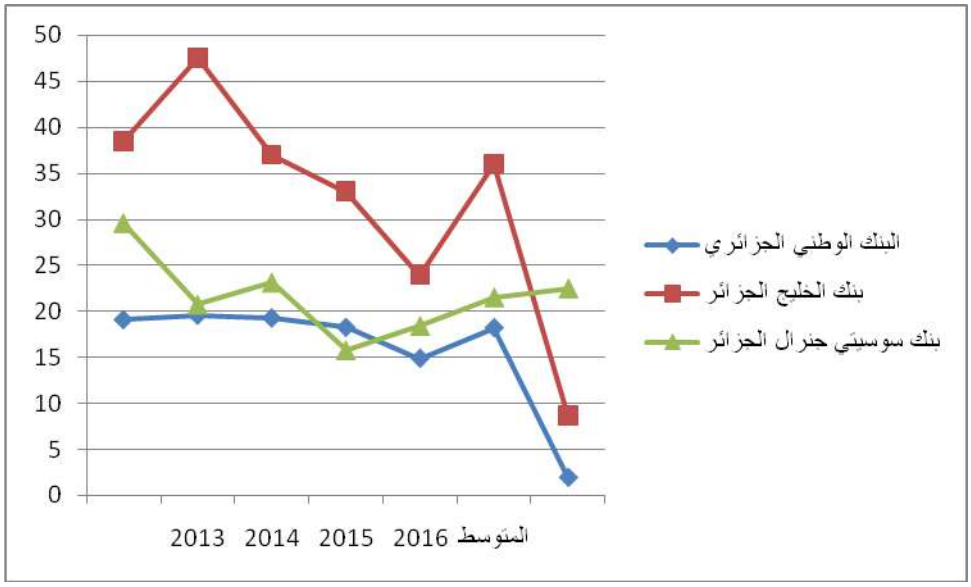

المصدر: من إعداد الطالب بالإعتماد على الجدول(2-3) وبرنامج Excel

من خلال الجدول (2-3) نرى أن مؤشر العائد على حقوق الملكية أخذ قيم مختلفة خلال فترة الدراسة، حيث كانت معدلاته في البنك الوطني متقاربة ، وأخذ كأعلى نسبة ب19.54% في سنة 2013 وهذا راجع لإرتفاع النتيجة الصافية ، وحقق كأدنى نتيجة له سنة 2016 بنسبة 14.87%نتيجة إرتفاع في حقوق الملكية مما سبب لنا انخفاض على العائد.

أما بالنسبة لبنك الخليج لقد حقق سنة 2012 نسبة تقدر ب 38.46 %،وشهد أكبر إرتفاع له سنة 2013 بنسبة قدرت 47.51 %وهذا لإرتفاع النتيجة حينها ،كما شهد أدنى قيمة حققها سنة 2016 بنسبة قدرت ب 23.92% وهذا راجع لإنخفاض العائد على الإستثمارات .

وبالنسبة لبنك سوسيتي جنرال عرف تذبذب في عائده حيث حقق أعلى مستوى بنسبة 29.52% سنة 2012ثم إنخفض إلى 20.74%سنة 2013 ثم شهد ارتفاع سنة 2014 بنسبة قدرت ب 23.11%، ثم شهد تراجع خلال سنة 2015 بنسبة 15.81% ،ثم إرتفع سنة 2016 بنسبة 18.44%.

ومن خلال الجدول نلاحظ أن نسبة متوسط العائد على حقوق الملكية متفاوتة بين بنوك المدروسة، حيث نجد أن أقل متوسط حققه البنك الوطني الجزائري بنسبة 18.19%،وحقق إنحراف منخفض مما يعني على إمكانية تحقق العائد علىحقوق الملكية المتوقع، وحقق بنك سوسيتي جنرال متوسط قدر ب 21.52%، أما أعلى عائد

حققه بنك خليج الجزائر ليبلغ متوسط هذا الأخير نسبة 35.96%، وهذا راجع إلى إرتفاع النتيجة الصافية لدى البنكين الأجنبيين أكثر من البنك المحلي ، بسبب فعالية رأس المال المستثمر، وهذا مايدل أن الكفاءة المصرفية للبنوك الأجنبية أفضل من الكفاءة المصرفية للبنك المحلي، وحقق إنحراف مرتفع مما يدل على أن هناك خطورة يجب على البنك إدارتها و تفاديه لكي تحقق العائد المتوقع .

2) العائد على الأصول ROA :

الجدول (2-4) العائد على الأصول لعينة البنوك خلال الفترة الممتدة من (2012-2016) الوحدة %

البيان / السنوات	2012	2013	2014	2015	2016	المتوسط	الإنحراف
البنك الوطني الجزائري	1,31	1,38	1,13	1,08	1,10	1.2	0.135
بنك الخليج الجزائر	3,79	3,62	2,26	2,04	1,38	2.61	1.068
بنك سوسيتي جنرال الجزائر	2,55	1,80	2,11	1,77	1,88	2.02	7.333

المصدر: من إعداد الطالب وبالرجوع إلى الملحق من (01)إلى(09)

الشكل (2-2) يوضح نسبة العائد عل الأصول

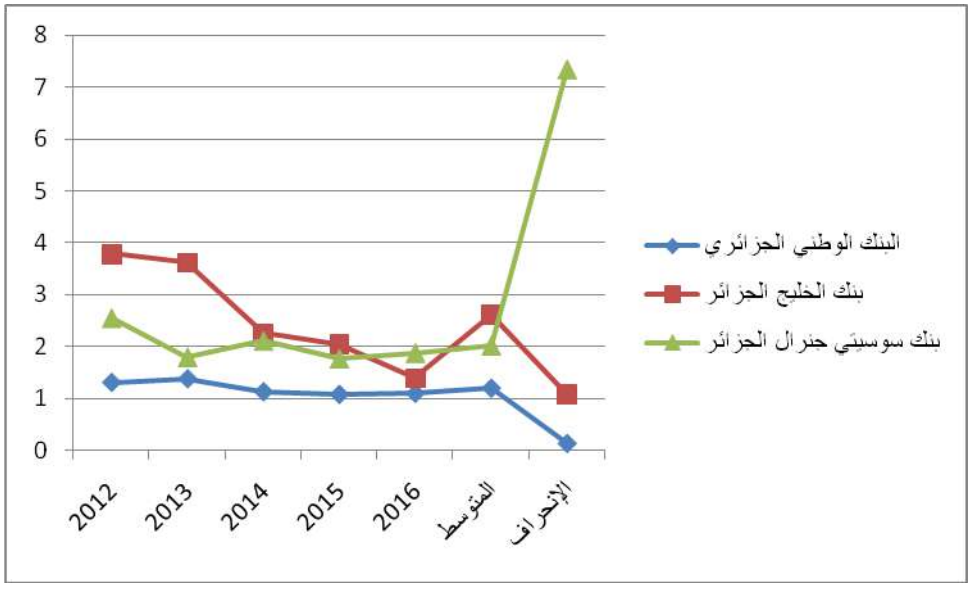

المصدر: من إعدد الطالب بالإعتماد على الجدول (2-4) وبرنامج Excel2007.

من خلا ل الجدول (2-4) نلاحظ أن مؤشر العائد على الأصول أخذ نسب مختلفة على البنوك محل الدراسة ، إذ نجده في البنك الوطني الجزائري كانت نتائجه متقاربة ومنخفضة مقارنة بالبنوك الأخرى حيث بدأ في سنة 2012 بنسبة قدرت 1.31%، وإرتفع سنة 2013 وكانت كأعلى نسبة له ب1.38%، ثم شهد إنخفاض ب1.13 %و1.08 %خلال السنتين 2014و 2015 على التوالي ،وفي سنة 2016 إرتفع قليلا وأخذ قيمة قدرت ب 1.10%، وهذا راجع إلى إجمالي أصوله حيث كان يزداد تدريجيا خلال فترة السنوات المدروسة.

أما بنك الجليج الجزائر شهد أعلى إرتفاع له سنة 2012 بنسبة قدرت ب 3.79%، وهذا راجع إلى إرتفاع في النتيجة الصافية حينها ، ولكن شهد إنخفاض ب 3.62%و2.26%و 2.04%و1.08% ، خلال السنوات 2013و2014 و 2015 و2016، على التوالي وهذا راجع إلى إنخفاض في النتيجة وشهد إرتفاع مستمر في إجمالي أصوله أيضا.

أما بالنسبة لبنك سوسيتي جنرال بلغت أعلى نسبة له ب 2.55%سنة 2012 ثم إنخفض سنة 2013بنسبة 1.88 ثم إرتفع إلى 2.11%سنة 2014 ، ومن بعدها إنخفض بنسبة 1.77%سنة 2015، ومن ثم إرتفع في السنة الأخيرة بنسبة1.88، وسبب إرتفاعه كانت النتيجة لإرتفاعها هي الأخرى.

بمقارنة بنوك الدراسة نلاحظ أن بنك خليج الجزائر حقق أعلى متوسط لمؤشر العائد على الأصول ب 2.61%رغم إنخفاضه تدريجيا وهذا راجع إلى نتيجته المرتفعة وإعتماده على أموال المودعين وحسن تشغيلها وطبيعة النشاط الذي يقوم به ، وحقق إنحراف منخفض مما يعني على إمكانية تحقق العائد على الأصول المتوقع وحقق البنك الوطني الجزائري أدنى متوسط ب 1.2% وهذا راجع إلى زيادة في الأصول وفتح نشاطات مدتها متوسطة وطويلة الأجل، كما حقق معدل إنحراف منخفض مما يعني على إمكانية تحقق العائد على الأصول المتوقع، وحقق بنك سوسيتي جنرال متوسط قدر ب 2.02%، وكانت نتيجته ارتفعت في السنة الأخيرة، وعنده معدل إنحراف كبير هذا يعني على تباعد تحقق العائد على الأصول المتوقع من طرف البنك وهذا يدل على خطر عالي يجب على البنك إدارته وتفاديه.

3) هامش الربح PM:

الجدول (2-5) هامش الربح لعينة البنوك خلال الفترة الممتدة من (2012-2016) الوحدة %

البيان السنوات	2012	2013	2014	2015	2016	المتوسط	الإنحراف
البنك الوطني الجزائري	35.19	73.54	26.24	20.74	23.78	35.29	21.721
بنك الخليج الجزائر	37.61	43.15	38.83	29.40	22.12	34.22	8.393
بنك سوسيتي جنرال الجزائر	31.21	25.87	35.28	26.61	25.01	28.79	4.345

المصدر: من إعداد الطالب وبالرجوع إلى الملحق من (01)إلى(09)

الشكل (2-3) يوضح معدل هامش الربح

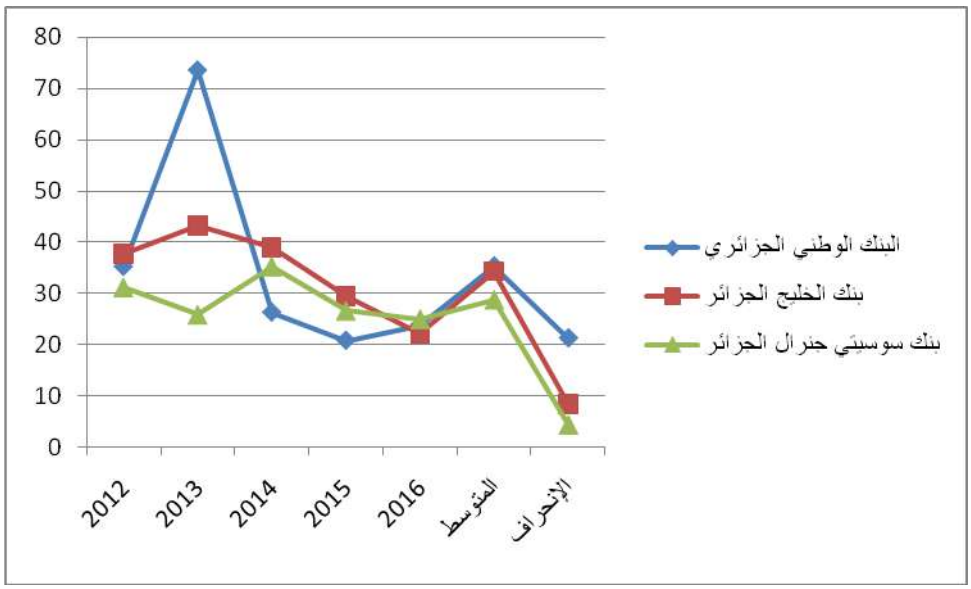

المصدر: من إعدد الطالب بالإعتماد على الجدول (2-5) وبرنامج Excel2007.

نلاحظ من خلال الجدول (2-5) أن مؤشر هامش الربح أخذ قيم مختلفة على بنوك محل الدراسة،إذ كان في البنك الوطني الجزائري حقق نسبة 35.19%خلال سنة 2012، ثم سجل أعلى نسبة له في سنة 2013 ب 73.54%، لينخفض بنسبة 20.74%،23.78%، خلال سنتي 2014و2015 على التوالي وشهد إرتفاع بنسبة 23.78% سنة 2016 ، وترجع هذه النتائج إلى تحكمه في الديون على الزبائن وغيرها و في النتيجة الصافية مقارنة مع الإيرادات،

وأما بنك خليج الجزائر قد شهد إرتفاع في هامش الربح خلال السنتي 2012 و2013 بنسبة 37.61 %،43.15% على التوالي ، ليرتفع بنسبة 29.40%سنة 2015 ، وإنخفض قليلا سنة 2016 بنسبع 22.12%.

وبالنسبة لبنك سوسيتي جنرال فقد شهد تذبذب متقارب في الإرتفاع و الإنخفاض ، أي حقق سنة 2012 نسبة تقدر ب 31.21%، وبعدها إنخفض مستواه ليصل في سنة 2013 إلى 25.87%، وإرتفع سنة 2014 ب 35.28 %، وحقق خلال سنة 2015و2016 نسبتي 26.61%و25.01% على التوالي.

بالمقارنة بين بنوك الدراسة نلاحظ أن البنك الوطني الجزائري حقق أعلى متوسط بنسبة 35.89%وهذا راجع إلى إرتفاع النتيجة الصافية ومحاولة التقليل من ديون الزبائن وديون المؤسسة والعمولات وغيرهم، وحقق إنحراف مرتفع في نفس الوقت مما يعني على تباعد تحقيق الهامش المتوقع وهناك خطورة عاليةيجب على البنك إدارتها بشكل جيد لتفاديها ، ليأخذ بنك الخليج الجزائري مركز الوسيط بنسبة 34.22%، وكان إنحرافه منخفض مما يعني على إمكانية تحقيق هامش الربح المتوقع ، ويأتي في الأخير بنك سوسيتي جنرال بنسبة 28.79%، وكان إنحرافه منخفض ما يدل على إمكانية الوصول إلى الهامش الربح المتوقع .

ثانيا) مؤشرات المخاطرة

1) مخاطر رأس المال

الجدول (2–6) معدل مخاطر رأس المال لعينة البنوك للفترة الممتدة من (2012–2016) الوحدة %

البيان / السنوات	2012	2013	2014	2015	2016	المتوسط
البنك الوطني الجزائري	6.91	7.08	6.18	6.86	7.43	6.89
بنك الخليج الجزائر	9.88	7.62	6.13	6.20	5.80	7.12
بنك سوسيتي جنرال الجزائر	8.64	8.70	9.13	11.22	10.20	9.57

المصدر: من إعداد الطالب وبالرجوع إلى الملحق من (01)إلى(09)

الشكل(2–4) يوضح تطور معدل مخاطر رأس المال

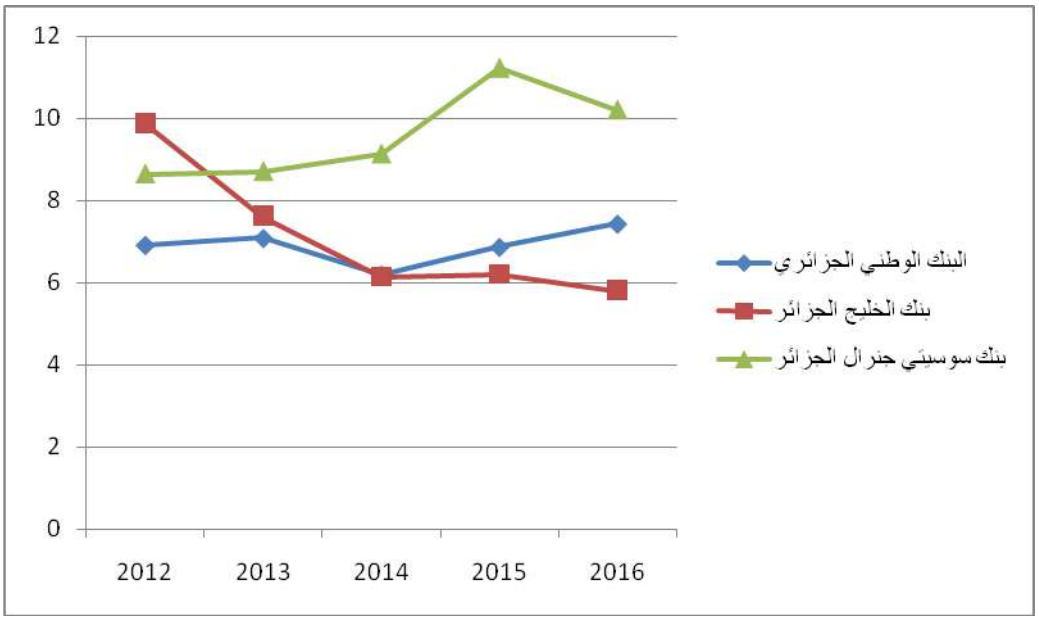

المصدر: من إعداد الطالب بالإعتماد على برنامج Excel2007

من خلال الجدول (2-6) نلاحظ مخاطر رأس المال لدى البنك الوطني الجزائري شهد تذبذب في نسبته حيث كانت له أدنى نسبة سنة 2014 ب6.18%، وأعلى نسبة سنة 2016 ب 7.43% ، أما لبنك خليج الجزائر كانت مخاطر رأس المال لديه أكبر من البنك السابق حيث شهد أعلى نسبة له في سنة 2012 ب 9.88 %، وكانت أدنى قيمة له سنة2016 ب 5.80%،وبالنسبة لـ بنك سوسيتي جنرال فكانت مخاطر رأس ماله أعلى من البنكين السابقين ، حيث سجل أدنى نسبة له سنة 2012 ب 6.64% وأعلى نسبة له سجلت في سنة 2015 ب 11.22%، وهذا راجع إلى خفض مواجهة أصول البنك بالنسبة لحقوق الملكية .

وبالمقارنة بين بنوك الدراسة نلاحظ أن البنك الوطني الجزائري حقق أدنى متوسط ب 6.89%، وهذا يدل على الإستراتجية الناجحة التي يعتمد عليها وتمويل أصوله من حقوق الملكية والديون بصفة موازنة ،ويليه بنك خليج الجزائر حيث شهد متوسط ب 7.12 %، وحقق بنك سوسيتي جنرال أعلى قيمة من مخاطر رأس المال بـ 9.57%.

2) مخاطر السيولة

جدول(2-7) معدل مخاطر السيولة لعينة البنوك للفترة الممتدة من(2012-2016) الوحدة%

البيان / السنوات	2012	2013	2014	2015	2016	المتوسط
البنك الوطني الجزائري	70.49	70.91	73.41	79.83	26.25	64.17
بنك الخليج الجزائر	72.12	75.17	76.81	77.39	78.05	75.90
بنك سوسيتي جنرال الجزائر	79.69	81.83	81.38	79.73	81.45	80.81

المصدر: من إعداد الطالب وبالرجوع إلى الملحق من (01)إلى(09)

الشكل (2-5) يوضح تطور معدل مخاطر السيولة

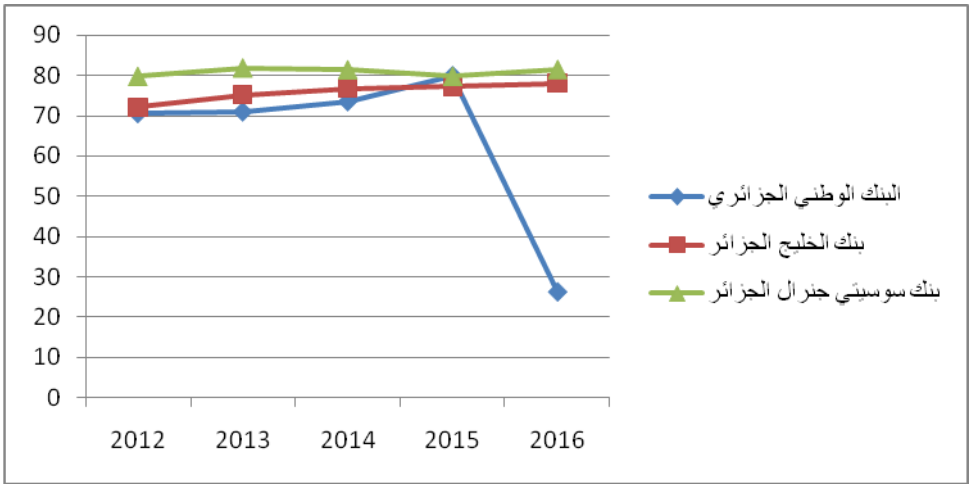

المصدر : من إعداد الطالب بالإعتماد على برنامج Excel 2007

من خلال الجدول (2-7) نلاحظ أن مخاطر السيولة في الوطني الجزائري منخفضة بالمقارنة مع البنوك الأخرى حيث سجل أدنى قيمة له سنة 2016 ب 26.25 %وأعلى قيمة له سنة 2015 ب 79.83% وهذا راجع إلى الإدارة الجيدة ومواجهة تسديد إلتزاماته، ويليه بنك خليج الجزائر حيث حقق أعلى نسبة ب 78.08% وهذا سنة 2016، وحقق أدنى نسبة ب 72.12% سنة 2012، وفي الأخير يأتي بنك سوسيتي جنرال حيث شهد سنة 2012 أدنى نسبة حققها وكانت ب 79.69%، وأعلى نسبة حققت له كانت سنة 2013 ب 81.83%.

بالمقارنة بمتوسطات هذه المخاطر نجد أن البنك الوطني الجزائري حقق أدنى نسبة ب 64.17 %، ويليه بنك خليج الجزائر ب 75.90 %وفي الأخير يأتي بنك سوسيتي جنرال ب 80.81%.

المطلب الثاني : تحليل ومناقشة نتائج الدراسة الميدانية

سنحاول في هذا المطلب تحليل ومناقشة النتائج من خلال ما توصلنا إليه في المطلب الأول وإختبار صحة الفرضيات

أولا : تفسير وتعليل النتائج:

1- مؤشرات الربحية

أ) معدل العائد على حقوق الملكية : النتيجة الصافية /حقوق الملكية

التفسير : من خلال المتوسطات يتضح لنا أن البنوك الخاصة الأجنبية هي الأكثر ربحية مقارنة مع البنك الوطني الجزائري وهذا راجع إلى طبيعة النشاط والتقنيات المعمول بيها والتي تتميز بمخاطرة مرتفعة وربح مضمون وحجم أصولها صغير مما جعلها أكثر ربحية ومردودية بمقارنته مع البنك المحلي الذي حجم أصوله أكبر.

ب) معدل العائد على الأصول : هامش الربح× منفعة الأصول

التفسير: من خلال المتوسطات يتضح لنا أن البنوك الأجنبية أحسن أداء بالبنك المحلي ، وهذا مايدل على مدى إستغلالها لفعالية الأصول من أجل توليد الربح .

ج) معدل هامش الربح: النتيجة الصافية / إجمالي الإيرادات:

التفسير: من خلال المتوسطات يتضح لنا أن البنك الوطني الجزائري مقارنة مع البنوك الأجنبية هو الأكثر من ناحية الكفاءة والتحكم في إدارة ومراقبة التكاليف مما يدل على إنخفاض في التكاليف الثابتة.

2- مؤشرات المخاطرة

أ) مخاطر رأس المال : إجمالي حقوق الملكية / إجمالي الأصول

التفسير: من خلال المتوسطات يتضح لنا أن البنك المحلي أحسن من البنوك الأجنبية وذلك بتقليله لمخاطرة رأس المال ، وهذا راجع إلى حجم الأصول في البنك المحلي أكبر من حجم الأصول في البنكين الأجنبيين ، إلا أن هذه

الحالة راجعة إلى سياسة الدولة حيث تقوم بدعم البنوك المحلية وإعطائها فرص اكبر خاصة في القروض الممنوحة للشباب وضمانها لهذه القروض وتقلل عليها من المخاطر .

ب) مخاطر السيولة: الودائع الأساسية / إجمالي الأصول

التفسير: من خلال المتوسطات أظهر لنا أن البنك الوطني الجزائري قادر على الوفاء بإلتزاماته تجاه الغيرعند تاريخ الإستحقاق ، وهذا بالموازنة بين الإحتياجات البنك النقدية ،و أصوله أيضا تستطيع تغطية الديون قصيرة الأجل لديه، مقارنة مع البنوك الأخرى التي متوسط خطورة السيولة لديها مرتفعة ،وحجم نشاطها بأصولها كان أقل مقارنة مع البنوك الأجنبية .

ثانيا : وصل النتائج بالفرضيات

إختبار الفرضية الأولى :

- ✓ **إختبار الفرضية الاولى:**

– توصلنا إلى الحكم بصحة الفرضية الأولى والتي مفادها أن البنك الوطني الجزائري يتمتع بالكفاءة المصرفية من حيث الربحية والمخاطرة وذلك من خلال مؤشرات النسب المالية

- ✓ **إختبار الفرضية الثانية :**

– توصلنا إلى الحكم بصحة الفرضية الثانية والتي مفادها أن البنوك الأجنبية تمتع بالكفاءة المصرفية من حيث الربحية، ونرفضها من حيث المخاطرة.

- ✓ **إختبار الفرضية الثالثة :**

– توصلنا إلى الحكم برفض الفرضية الثالثة والتي مفادها أن البنوك المحلية تحقق أفضل كفاءة من البنوك الأجنبية .

- ✓ **إختبار الفرضية الرابعة :**

- نرفض الفرضية الرابعة والتي مفادها أن مؤشرات نسب المالية نموذج كافي لقياس الكفاءة المصرفية ، لأنها تقيس كفاة الأداء المالي ولا تقيس الكفاءة الإنتاجية والتشغيلة وهناك طرق أخرى أيضا لقياس الكفاءة المصرفية مثل الطرق الكمية .

خلاصة الفصل

من خلال هذا الفصل حاولنا على الإجابة على الإشكالية المطروحة والمتمثلة في هل الكفاءة المصرفية للبنوك المحلية أفضل من الكفاءة المصرفية للبنوك الأجنبية للفترة الممتدة من 2012إلى 2016 ؟، هذا بالتركيز على الدراسة الميدانية وذلك بحساب مؤشرات الربحية والمخاطرة وهذا بالإعتماد على معطيات كل من البنك الوطني الجزائري وبنك الخليج الجزائري وبنك سوسيتي جنرال الجزائري، حيث قمنا بتحديد الوسائل والأدوات المستعملة والمعطيات المستخدمة من أجل الدراسة ، لنحصل بعد ذلك على النتائج التي قمنا بتطبيقها في شكل منحنيات بيانية ليتم بعد ذلك تفسير وتحليل النتائج وربطها بالفرضيات.

ومن أهم النتائج المتوصل إليها:

- هناك إختلاف في النسب و متغيرات الدراسة حيث يرجع هذا الإختلاف إلى أن هناك بنوك أصولها كبيرة وأخرى أصولها صغيرة وطبيعة نشاط كل بنك و درجة المخاطرة التي عليه وهذا ما يتوافق مع دراسة محمد جموعي قريشي.

- البنوك الصغيرة من حيث الحجم هي الأكثر ربحية والأقل مخاطرة وأكثر كفاءة في التحكم في تكاليفها مقارنة مع البنوك كبيرة الحجم، وهذا مما يتوافق مع دراسة محمد جموعي قريشي ودراسة جعدي شريفة .

- إن مؤشرات النسب المالية تساعد البنوك على التشخيص المالي لديها ، وذلك بمعرفة وضعيته من حيث الربحية والسيولة والنشاط ودرجة المخاطرة ، ولكنها غير كافية لقياس الكفاءة مما هناك طرق أخرى مثل الطرق الكمية أيضاوهذا مما يتوافق مع دراسة حدة رايس ونوي فاطمة الزهراء .

الخاتمة

الخاتمة

تم التطرق من خلال هذه الدراسة إلى العديد من الجوانب التي تدخل ضمن إطار الكفاءة المصرفية، حيث تناولت هذه الدراسة في جانبها النظري بتعريف الكفاءة والكفاءة المصرفية وطرق قياسها والعوامل المؤثرة عليها ، وكان الغرض من هذه الدراسة معرفة الطريقة التي تقاس بها الكفاءة المصرفية ، أما في الجانب التطبيقي فقد كان التعرف على مدى تحقيق الكفاءة المصرفية لعينة بنوك الدراسة خلال الفترة الممتدة من (2012-2016)، وذلك إنطلاقا من الإشكالية المتمثلة في هل البنوك المحلية تحقق أفضل كفاءة من البنوك الأجنبية ، وفي ما يلي سنعرض أهم النتائج المتوصل إليها والتوصيات وأفاق الدراسة.

نتائج الدراسة:

من خلال هذه الدراسة تم التوصل إلى النتائج التالية:

- تبين أن البنوك الأجنبية أكثر ربحية من البنك الوطني الجزائري ، مما يبين لنا أن هذا الأخير يمويل الإستثمارات الطويلة والمؤسسات العمومية المتعثرة وغيرها من الأسباب.
- تبين أن البنك الوطني الجزائري أقل مخاطرة مقارنة بالبنوك الأجنبية ، و يمكن أن يكون هذا راجع إلى سياسة الدولة .
- البنوك الأجنبية أكثر كفاءة من البنك المحلي وهذا راجع لمتوسط الربحية أكبر من متوسط ربحية البنك المحلي ، فيما تتقارب متوسطات المخاطرة بين البنوك المحلية والأجنبية بالرغم من أنها أقل في البنوك المحلية .
- تبين أن هناك محدودية من ناحية الكفاءة والأداء المالي للبنوك مما لا يسمح لها بالتواصل مع البنوك العالمية القوية وإستعمال أساليبهم ، وهذا راجع إلى ضعف قطاع تكنولوجيا المعلومات والإتصال وضعف المنافسة الإنتاجية وتأهيل بعض الإطارات منها البشرية والإدارية والرقابية.

التوصيات

- رفع كل من كفاءة العمال ومهارتهم وهذا من أجل تحسين القوة الإنتاجية والقدرة التنافسية بين البنوك.
- يجب على البنوك الجزائرية التمتع بالإفصاح والشفافية من خلال حثها على نشر قوائمها وبياناتها المالية في مواقعها الإلكترنية وغيرها ، وهذا من أجل أن تكون متاحة للباحثين والجمهور.

- يجب على البنوك المحلية تفعيل الأصول من خلال زيادة نشاطها والإستثمار أكثر وهذا لتحقيق ربحية تتوافق مع حجم أصولها .
- يجب على البنوك الأجنبية زيادة حجم أصولها وذلك للتقليل من المخاطر التي قد تتعرض لها وذلك لتوفير هامش أمان أكبر.
- التنويع في مجال النشاط و الإستثمارات ،والعمل على التقليل من المخاطر وهذا بالتقليل من الإستدانة.

آفاق الدراسة

سنتناول بعض النقاط التي نراها جديرة لتكوين آفاق بحث جديد

- قياس الكفاءة المصرفية من حيث الطرق الكمية.
- قياس الأداء والفعالية لدى المؤسسات المصرفية .
- قياس جودة الخدمات المصرفية في البنوك التجارية.
- قياس الكفاءة المصرفية بإستخدام العائد على الأصول.

قائمة المراجع

قائمة المراجع

المراجع باللغة العربية

1. طارق عبد العالي حماد تقييم أداء البنزك التجارية **"تحليل العائد والمخاطرة "** الدار الجامعية للنشر مصر،2001.

2. محمد سعيد أنور سلطان **"إدارة البنوك"** الدار الجامعية الجديدة، مصر، 2005.

3. خالد وهيب الراوي **"إدارة العمليات المصرفية"** الطبعة الثانية ،دار مناهج للنشر ، الأردن،2003.

الرسائل والمذكرات

1.محمد الجموعي قريشي **قياس الكفاءة الإقتصادية في المؤسسات المصرفية دراسة نظرية وميدانية للبنوك الجزائرية خلال الفترة الممتدة (1994-2003)** ، أطروحة دكتوراه (غير منشورة) ، في العلوم الإقتصادية،جامعة الجزائر ، الجزائر، 2006.

2. منصوري عبد الكريم ، **محاولة قياس البنوك التجارية بإستخدام التحليل التطويقي للبيانات** ، دراسة ماجيستر (غير منشورة) في التحليل الإقتصادي ،جامعة تلمسان ، الجزائر ،2010.

3. نور الدين بن عمارة، **تقييم الأداء المالي للمؤسسة الإقتصادية دراسة حالة ليندر غاز الجزائر(2005-2009)** مذكرة مقدمة لإستكمال متطلبات شهادة ماستر ، جامعة ورقلة ، الجزائر ، 2010.

4. بوقافلة فاطمة الزهراء، **تقييم كفاءة أداء المؤسسات المصرفية بإستخدام تحليل مغلف البيانات** ، مذكرة ماستر (غير منشورة) في النقود والبنوك ، جامعة ورقلة ، الجزائر ، 2011.

5. أمال الماجري ،**الكفاءة المصرفية للبنوك التجارية في ظل العولمة المالية دراسة حالة للبنك الوطني الجزائري وبنك سوسيتي جنرال (2005-2009)** مذكرة ماستر (غير منشورة) ،في العلوم الإقتصادية ، جامعة ورقلة ، الجزائر ،2009.

المجلات

1. سليمان ناصر وجعدي شريفة " **قياس الكفاءة التشغيلية لبعض البنوك العاملة بالجزائر**"مجلة الباحث، العدد 13،جامعة ورقلة الجزائر ،2013.

2. زهير محمد جميل وسوسن أحمد سعيد "**تقييم أداء المصارف التجارية بإستخدام نسب السيولة والربحية بالتطبيق على مصرف موصل للتنمية والإستمار (2002-2004)**" الدراسة عبارة عن مقال في مجلة الإصلاحات الإقتصادية والإندماج والإقتصاد العالمي ، المدرسة العليا للتجارة ، الجزائر، العدد 2008/01.

3. حدة رايس وتوي فاطمة الزهراء" **قياس الكفاءة المصرفية بإستخدام نموذج حد التكلفة العشوائية ، دراسة حالة البنوك الجزائرية (2004-2008)**"، مجلة القدس المفتوحة للأبحاث والدراسات، العدد 26، جامعة القدس ، الأردن، 2012.

4. محمد الجموعي قريشي ،" **تقييم أداء المؤسسات المصرفية دراسة حالة لمجموعة من البنوك التجارية خلال الفترة (1994-2000)**"، الجزء الأول ، مجلة الباحث ، ورقلة ،العدد 2004/03.

5. الكور عزدين الفيومي "**أثر قوة السوق وهيكل الكفاءة على أداء البنوك التجارية دراسة تطبيقية على البنوك التجارية المدرجة في بورصة عمان** " المجلة الأردنية في إدارة الأعمال ،المجلد 03، العدد 03 /. 2007

6. سليمان ناصر " **تأهيل المؤسسات المصرفية العمومية بالجزائر الأسلوب والمبررات**" الدراسة عبارة عن مقال في مجلة الإصلاحات الإقتصادية والإندماج والإقتصاد العالمي ، الصادرة عن مخبرالإصلاحات الإقتصادية ، المدرسة العليا للتجارة ،الجزائر، العدد 2008/01.

7. **Yildrim and Philippatos,Efficienay of banks : recentevidence formthe economies of Europe Department of finance university of Tennessee, 2002**

المواقع الإلكترونية

- http://www.bna.dz/
- http://www.agb.dz/
- http://www.societegenerale.dz/

الملاحق

الملحق (01): جدول للعناصر الأساسية في الميزانية (الأصول) المستخدمة لحساب مؤشرات تقييم الأداء لبنك الوطني الجزائري مليار دج.

السنوات / البيان	2012	2013	2014	2015	2016
صندوق،بنك الجزائر،مركز الصكوك البريدية	**246496509**	**306760161**	**318233779**	**325840983**	**305734845**
أصول قريبة من السيولة	**240810282**	**232596982**	**244602273**	**248979495**	**238802126150**
أصول اخرى ممسوكة لأغراض تجارية	220	174	212	219	238
أصول مالية قابلة للبيع	226777743	218564489	230569742	234935457	788082331
أصول مالية ممسوكة إلى غاية تاريخ الإستحقاق	14032319	14032319	14032319	14043819	14043819
إجمالي القروض	**11614035361**	**1484279689**	**238311649**	**2018391700**	**1551709194**
ديون على المؤسسات المالية	279869347	168432097	55145087	503338888	166797057
ديون على الزبائن	1134166014	1315847592	1831665625	1515052812	1384912137
إجمالي الأصول	**2060079716**	**2185130565**	**2620619286**	**2719081219**	**2843371178**

المصدر : من إعداد الطالب إعتمادا على التقارير السنوية للبنك الوطني الجزائري (2012-2016) وبإستخدام برنامج EXCEL.

الملحق (2): جدول للعناصر الأساسية في الميزانية (الخصوم) المستخدمة لحساب مؤشرات تقييم الأداء لبنك الوطني الجزائري مليار دج.

السنوات / البيان	2012	2013	2014	2015	2016
إجمالي الودائع	**1452306588**	**1549578907**	**1924033475**	**2170872337**	**1883832686**
ديون مالية للمؤسسات	110841942	33893136	162789197	419633547	195741959
ديون الزبائن	1325198500	1498338492	1742545916	1742545916	1673844881

ديون في شكل أوراق مالية	16266146	17347239	18698362	18698362	14245846
إجمالي حقوق الملكية	**142527153**	**154707652**	**161967638**	**186752097**	**211289612**
رأس المال	41600000	41600000	41600000	41600000	41600000
الإحتياطات	86804864	98985363	106245349	131029808	155567323
فارق إعادة التقييم	14122289	14122289	14122289	14122289	14122289

المصدر : من إعداد الطالب إعتمادا على التقارير السنوية للبنك الوطني الجزائري (2012-2016) وبإستخدام برنامج EXCEL.

الملحق (03): جدول للعناصر الأساسية في الميزانية (جدول حسابات النتائج) المستخدمة لحساب مؤشرات تقييم الأداء لبنك الوطني الجزائري مليار دج.

البيان / السنوات	2012	2013	2014	2015	2016
إجمالي الإيرادات	**77218061**	**41113475**	**113477447**	**142416744**	**132076829**
إيرادات الإستغلال	75390048	39092214	111560106	140202778	129177236
العمولات (إيرادات)	1744808	1916187	1785268	2060095	2685271
إيرادات نشاطات أخرى	83205	105074	132073	153871	214322
النتيجة الصافية	**27180499**	**30238400**	**29784457**	**29537515**	**31419896**

المصدر : من إعداد الطالب إعتمادا على التقارير السنوية للبنك الوطني الجزائري (2012-2016) وبإستخدام برنامج EXCEL.

الملحق (04): جدول للعناصر الأساسية في الميزانية (الأصول) المستخدمة لحساب مؤشرات تقييم الأداء لبنك الخليج الجزائري مليار دج.

البيان / السنوات	2012	2013	2014	2015	2016
صندوق،بنك الجزائر،مركز الصكوك البريدية	**31721782**	**46775312**	**60230137**	**49344833**	**29544542**
إجمالي القروض	**64967743**	**81265308**	**101245976**	**114024939**	**136222227**
ديون على المؤسسات المالية	18351	24376	83740	9141893	18351676
ديون على الزبائن	64949392	81240932	101162236	104883046	117870551
إجمالي الأصول	**105239265**	**138962534**	**2620619286**	**2719081219**	**189382415**

المصدر : من إعداد الطالب إعتمادا على التقارير السنوية للبنك الخليج الجزائري (2012-2016) وبإستخدام برنامج EXCEL.

الملحق (**05**): جدول للعناصر الأساسية في الميزانية (الخصوم) المستخدمة لحساب مؤشرات تقييم الأداء لبنك الوطني الجزائري مليار دج.

البيان / السنوات	2012	2013	2014	2015	2016
إجمالي الودائع	**75899968**	**104470879**	**135822020**	**137286466**	**14783056**
ديون مالية للمؤسسات	135816	32024	2170	/	/
ديون الزبائن	65459325	91645524	122863971	125339056	136255900
ديون في شكل أوراق مالية	10304827	12793331	12955879	11947410	11574456
إجمالي حقوق الملكية	**10397913**	**10597867**	**10849620**	**11000000**	**11000000**
رأس المال	10000000	10000000	10000000	10000000	10000000
الإحتياطات	397913	597867	849620	1000000	1000000
فارق إعادة التقييم	/	/	/	/	/

المصدر : من إعداد الطالب إعتمادا على التقارير السنوية للبنك الخليج الجزائري (2012-2016) وبإستخدام برنامج EXCEL.

الملحق (06): جدول للعناصر الأساسية في الميزانية (جدول حسابات النتائج) المستخدمة لحساب مؤشرات تقييم الأداء لبنك الخليج الجزائري مليار دج.

البيان / السنوات	2012	2013	2014	2015	2016
إجمالي الإيرادات	**10631792**	**11667856**	**11853353**	**12338269**	**11895961**
إيرادات الإستغلال	4195108	5632742	7401970	10025265	9469204
العمولات (إيرادات)	6377520	60096646	4446505	2227118	2383515
إيرادات نشاطات أخرى	5932742	25468	4868	85886	43242
النتيجة الصافية	**3999080**	**5035072**	**4010423**	**3628435**	**2631793**

المصدر : من إعداد الطالب إعتمادا على التقارير السنوية للبنك الخليج الجزائري (2012-2016) وبإستخدام برنامج EXCEL.

الملحق (07): جدول للعناصر الأساسية في الميزانية (الأصول) المستخدمة لحساب مؤشرات تقييم الأداء لبنك سوسيتي جنرال الجزائر مليار دج.

البيان / السنوات	2012	2013	2014	2015	2016
صندوق،بنك الجزائر،مركز الصكوك البريدية	**52841513**	**70247631**	**80916328**	**50025382**	**68754739**
إجمالي القروض	**142602285**	**145897047**	**150479419**	**185888297**	**202413194**
ديون على المؤسسات المالية	39635781	32979224	33444177	31137804	7758694
ديون على الزبائن	102966504	112917823	117035242	154750493	194654500
إجمالي الأصول	**202485482**	**222605512**	**243338316**	**248731962**	**297136807**

المصدر : من إعداد الطالب إعتمادا على التقارير السنوية لبنك سوسيتي جنرال (2012-2016) وبإستخدام برنامج EXCEL.

الملحق (08): جدول للعناصر الأساسية في الميزانية (الخصوم) المستخدمة لحساب مؤشرات تقييم الأداء لبنك سوسيتي جنرال مليار دج.

السنوات / البيان	2012	2013	2014	2015	2016
إجمالي الودائع	**161362066**	**182176956**	**198038063**	**198321106**	**242024415**
ديون مالية للمؤسسات	132101	40803	41283	3774	49742
ديون الزبائن	153408358	175898919	194360367	194960964	239064525
ديون في شكل أوراق مالية	7821607	6237234	3636413	3356368	2910148
إجمالي حقوق الملكية	**17505255**	**19374509**	**22220466**	**27932312**	**30335383**
رأس المال	10000000	10000000	10000000	10000000	10000000
الإحتياطات	7505255	9374509	12220466	17925257	20521853
فارق إعادة التقييم	/	/	/	7055	(186470)

المصدر : من إعداد الطالب إعتمادا على التقارير السنوية لبنك سوسيتي جنرال (2012-2016) وبإستخدام برنامج EXCEL

الملحق (09): جدول للعناصر الأساسية في الميزانية (جدول حسابات النتائج) المستخدمة لحساب مؤشرات تقييم الأداء لبنك سوسيتي جنرال مليار دج.

البيان / السنوات	2012	2013	2014	2015	2016
إجمالي الإيرادات	**16562054**	**15535414**	**14557769**	**16594673**	**22374449**
إيرادات الإستغلال	8765695	9034060	12016779	13274039	16124286
العمولات (إيرادات)	7488481	6320463	2366899	2792110	3153534
إيرادات نشاطات أخرى	307878	180891	4868	528524	309629
النتيجة الصافية	**5169254**	**4020080**	**5137029**	**4416399**	**5596279**

المصدر : من إعداد الطالب إعتمادا على التقارير السنوية لبنك سوسيتي جنرال (2012-2016) وبإستخدام برنامج EXCEL

Résultats consolidés de la Banque Nationale d'Algérie

ANNEXE N°1 : BILAN AU 31 decembre 2013

En milliers de DA

	ACTIF	NOTE	Montant EXERCICE 2013	Montant EXERCICE 2012
1	Caisse, banque centrale, trésor public, centre de chèques postaux.	2-1	306 760 161	246 496 509
2	Actifs financiers détenus à des fins de transaction	2-2	174	220
3	Actifs financiers disponibles à la vente	2-3	218 564 489	226 777 743
4	Prêts et créances sur les institutions financières	2-4	168 432 097	279 869 347
5	Prêts et créances sur la clientèle	2-5	1 315 847 592	1 134 166 014
6	Actifs financiers détenus jusqu'à l'échéance	2-6	14 032 319	14 032 319
7	Impôts courants - Actif	2-7	8 541 312	10 545 014
8	Impôts différés - Actif	2-7	685 352	542 826
9	Autres actifs	2-8	37 125 605	36 353 483
10	Comptes de régularisation	2-9	74 990 220	80 246 683
11	Participations dans les filiales, les co-entreprises ou les entités associées	2-10	17 115 360	7 753 424
12	Immeubles de placement			-
13	Immobilisations corporelles	2-11	22 778 457	23 070 561
14	Immobilisations incorporelles	2-12	257 427	225 573
15	Ecart d'acquisition			-
	TOTAL DE L'ACTIF		2 185 130 565,00	2 060 079 716

En milliers de DA

	PASSIF	note	Montant	
			EXERCICE 2013	EXERCICE 2012
1	Banque centrale			-
2	Dettes envers les institutions financières	2-13	33 893 136,00	110 841 942
3	Dettes envers la clientèle	2-14	1 498 338 492,00	1 325 198 500
4	Dettes représentées par un titre	2-15	17 347 239,00	16 266 146
5	Impôts courants - Passif	2-16	12 044 227,00	9 156 526
6	Impôts différés - Passif	2-17	277 993,00	164 757
7	Autres passifs	2-18	288 362 078,00	278 753 158
8	Comptes de régularisation	2-19	56 272 155,00	85 374 798
9	Provisions pour risques et charges	2-20	11 440 740,00	9 059 412
10	Subventions d'équipement-autres subventions d'investissements			-
11	Fonds pour risques bancaires généraux	2-21	56 400 849,00	40 612 095
12	Dettes subordonnées	2-22	14 000 000,00	14 000 000
13	Capital	09	41 600 000,00	41 600 000
14	Primes liées au capital			-
15	Réserves	2-23	98 985 363,00	86 804 864
16	Ecart d'évaluation		11 807 602,00	944 728
17	Ecart de réévaluation	2-24	14 122 289,00	14 122 289
18	Report à nouveau (+/-)	2-25	2,00	2
19	Résultat de l'exercice (+/-)	2-26	30 238 400,00	27 180 499
	TOTAL DU PASSIF		2 185 130 565,00	2 060 079 716

Résultats consolidés de la Banque Nationale d'Algérie

ANNEXE N°2 : COMPTE DE RESULTAT DE L'EXERCICE 2013

Compte de résultats en milliers de DA

		NOTES	EXERCICE 2013	EXERCICE 2012
1	+ Intérêts et produits assimilés	4.1	93 092 214	75 390 048
2	- Intérêts et charges assimilées	4.1	- 18 889 225	- 13 144 951
3	+ Commissions (produits)	4.2	1 916 187	1 744 808
4	- Commissions (charges)	4.2	- 56 747	- 11 561
5	+/- Gains ou pertes nets sur actifs financiers détenus à des fins de transaction	4.3	12	- 63
6	+/- Gains ou pertes nets sur actifs financiers disponibles à la vente	4.4	286 386	88 954
7	+ Produits des autres activités	4.5	105 074	83 205
8	- Charges des autres activités		- 2 489	-
9	PRODUIT NET BANCAIRE		76 451 412	64 150 440
10	- Charges générales d'exploitation	4.6	- 14 322 782	- 14 356 324
11	- Dotations aux amortissements et aux pertes de valeurs sur immobilisations incorporelles et corporelles	4.7	- 1 227 432	- 1 184 170
12	RESULTAT BRUT D'EXPLOITATION		60 901 198	48 609 946
13	- Dotations aux provisions, aux pertes de valeurs et créances irrécouvrables	4.8	- 34 880 930	- 20 899 748
14	+ Reprises de provisions, de pertes de valeur et récupération sur créances amorties	4.9	16 233 068	8 561 795
15	RESULTAT D'EXPLOITATION		42 253 336	36 271 993
16	+/- Gains ou pertes nets sur autres actifs	4.10		
17	+ Eléments extraordinaires (produits)	4.11		
18	- Eléments extraordinaires (charges)	4.11		
19	RESULTAT AVANT IMPOT			36 271 993
20	- Impôts sur les résultats et assimilés	4.12	- 12 044 226	- 9 156 526
	Impôts différés sur resultat	4.13	29 290	65 031
	RESULTAT NET DE L'EXERCICE	4.14	30 238 400	27 180 498

بنك الخليج الجزائر
Gulf Bank Algeria

ANNEXE N° 1 du bilan au 31/12/2013 **Milliers de DA**

	ACTIF	31/12/2013	31/12/2012
1	Caisse, Banques Centrales, Centres des Chèques Postaux, Trésor Public	46 775 312	31 721 782
2	Actifs financiers détenus à des fins de transaction		
3	Actifs financiers détenus disponibles à la vente		
4	Prêts et créances sur les institutions financières	24 376	18 351
5	Prêts et créances sur la clientèle	81 240 932	64 949 392
6	Actif détenue jusqu'à l'échéance		
7	Impôt courant actif	1 407 058	882 001
8	Impôt différe actif	89 485	48 593
9	Autres actifs	124 306	133 628
10	Comptes de régularisation	2 228 363	3 166 571
11	Participation dans les filiales les co-entreprise ou les entités associées	15 675	15 675
12	Immeubles de placement		
13	Immobilisations corporelles	6 915 727	4 205 129
14	Immobilisations incorporelles	141 300	98 143
15	Ecart d'aquisition		
	TOTAL ACTIF	**138 962 534**	**105 239 265**

بنك الخليج الجزائر
Gulf Bank Algeria

ANNEXE N° 1 du BILAN au 31/12/2013 **Milliers de DA**

	PASSIF	31/12/2013	31/12/2012
1	Banque centrale, CCP		
2	Dettes envers les institutions financières	32 024	135 816
3	Dettes envers la clientèle	91 645 524	65 459 325
4	Dettes représentées par un titre	12 793 331	10 304 827
5	Impôts courants Passif	1 873 911	1 796 690
6	Impôts Différés Passif		
7	Autres Passifs	7 450 637	5 766 180
8	Comptes de régularisation	4 754 711	4 365 969
9	Provisions pour risques et charges	272 340	279 725
10	Subventions d'équipement autres subventions d'investissements		
11	Fonds pour Risques Bancaires Généraux	1 199 395	1 435 535
12	Dettes subodonnées		
13	Capital	10 000 000	10 000 000
14	Primes liées au Capital		
15	Réserves	597 867	397 913
16	Ecart d'évaluation		
17	Ecart de réevaluation		
18	Report à nouveau	3 307 722	1 298 205
19	Résultat de l'exercice	5 035 072	3 999 080
	TOTAL PASSIF	**138 962 534**	**105 239 265**

VI | ÉTATS FINANCIERS

ACTIF

Unité:000 DZD

LIBELLÉ	NOTE	MONTANT 2012	MONTANT 2011	VARIATION
Caisse, banque centrale, trésor public, centre de chèques postaux	2.1	52 841 513	35 211 911	17 629 602
Actifs financiers disponibles à la vente		74 703	74 703	0
Prêts et créances sur les institutions financières	2.2	39 635 781	13 324 785	26 310 995
Prêts et créances sur la clientèle	2.3	102 966 504	111 745 712	-8 779 208
Impôts courants - Actif		1 931 296	1 629 944	301 352
Impôts différés - Actif		1 420 352	903 676	516 676
Autres actifs	2.4	161 267	560 517	-399 249
Comptes de régularisation - Actif	2.4	1 605 367	1 697 964	-92 597
Participations dans les filiales, les co-entreprises ou les entités associées	2.5	15 675	15 675	0
Immobilisations corporelles	2.6	1 737 157	1 849 387	-112 230
Immobilisations incorporelles	2.6	95 866	42 620	53 246
TOTAL DE L'ACTIF		**202 485 482**	**167 056 894**	**35 428 588**

PASSIF

Unité:000 DZD

LIBELLÉ	NOTE	MONTANT 2012	MONTANT 2011	VARIATION
Banque centrale		0	0	0
Dettes envers les institutions financières	2.7	132 101	220 957	-88 856
Dettes envers la clientèle	2.8	153 408 358	123 816 897	29 591 461
Dettes représentées par un titre	2.9	7 821 607	8 111 659	-290 052
Impôts courants - Passif		2 375 621	2 145 885	229 737
Impôts différés - Passif		0	0	0
Autres passifs	2.10	2 549 461	3 914 878	-1 365 418
Comptes de régularisation - Passif	2.10	8 456 563	4 349 560	4 107 002
Provisions pour risques et charges		622 624	150 924	471 700
Fonds pour risques bancaires généraux	2.11	4 444 638	4 670 878	-226 240
Dettes subordonnées		0		0
Capital		10 000 000	10 000 000	0
Primes liées au capital		0		0
Réserves		7 505 255	4 931 450	2 573 805
Écart de réévaluation		0		0
Report à nouveau (+/-)		0	388 082	-388 082
Résultat de l'exercice		5 169 254	4 355 723	813 531
TOTAL DU PASSIF		**202 485 482**	**167 056 894**	**35 428 588**

بنك الخليج الجزائر
Gulf Bank Algeria

Etats financiers 2015

ANNEXE N°1 du bilan au31/12/2015

Milliers de DA

	ACTIF	Note	31/12/2015	31/12/2014
1	Caisse, Banques Centrales, Centres des Chèques Postaux, Trésor Public	2.A.1	49 344 833	60 230 137
2	Actifs financiers détenus à des fins de transaction			
3	Actifs financiers détenus disponibles à la vente			
4	Prêts etcréances sur les institutions financières	2.A.2	9 141 893	83 740
5	Prêts etcréances surla clientèle	2.A.3	104 883 046	101 162 236
6	Actifdétenue jusqu'à l'échéance			
7	Impôtcourant actif	2.A.4	1 273 345	1 577 683
8	Impôt différe actif	2.A.5	147 638	100 359
9	Autres actifs	2.A.6	36 144	152 829
10	Comptes derégularisation	2.A.7	650 500	3 324 031
11	Participation dans les filiales les co-entreprise ou les entités associées	2.A.8	15 675	15 675
12	Immeubles de placement			
13	Immobilisationscorporelles	2.A.9	11 698 836	9 820 065
14	Immobilisationsincorporelles	2.A.10	185 601	152 695
15	Ecart dèquisition			
	TOTAL ACTIF		**177 377 511**	**176 819 451**

بنك الخليج الجزائر
Gulf Bank Algeria

Etats financiers 2015

ANNEXE N° 1 du bilan au31/12/2015

Milliers de DA

	PASSIF	Note	31/12/2015	31/12/2014
1	Banque centrale, CCP			
2	Dettes envers les institutions financières	2.P.1	-	2 170
3	Dettes envers la clientèle	2.P.2	125 339 056	122 863 971
4	Dettes représentées parun titre	2.P.2	11 947 410	12 955 879
5	Impôts courants Passif	2.P.3	1 707 388	1 686 029
6	Impôts Différés Passif			
7	Autres Passifs	2.P.4	8 486 515	9 529 897
8	Comptes derégularisation	2.A.5	5 207 981	7 634 497
9	Provisions pourrisques et charges	2.A.6	340 929	368 307
10	Subventions déquipement autres subventions d'investissements			
11	Fonds pour Risques Bancaires Généraux	2.A.7	1 395 460	1 402 123
12	Dettes subodonnées			
13	Capital	2.A.8	10 000 000	10 000 000
14	Primes liées au Capital			
15	Réserves	2.A.9	849 620	849 620
16	Ecart dévaluation			
17	Ecart de réevaluation			
18	Report à nouveau	2.A.10	8 324 337	5 516 534
19	Résultat de l'exercice		3 628 435	4 010 423
	TOTAL PASSIF		**177 377 511**	**176 819 451**

بنك الخليج الجزائر
Gulf Bank Algeria

Etats financiers 2015

ANNEXE N°2 COMPTE DE RESULTATS

Milliers DA

	ENGAGEMENTS	Note	31/12/2015	31/12/2014
1	Intérêts et produits assimilés	4.R.1	10 025 265	7 401 970
2	Intérêts et charges assimilés	4.R.2	- 1 274 825	- 1 200 424
3	Commissions	4.R.1	2 227 118	4 446 515
4	Charges/Commissions	4.R.2	- 163 666	- 73 335
5	Gains ou pertes nets sur actifs financiers détenus à des fins de transaction			
6	Gains ou pertes nets sur actifs financiers disponible à la vente			
7	Produits des autres activités	4.R.1	85 886	4 868
8	Charges des autres activités			
9	**PRODUIT NET BANCAIRE**	**4.R.3**	**10 899 778**	**10 579 594**
10	Charges générales d'exploitation	4.R.4	- 4 804 771	- 3 930 724
11	Dotations aux Amortis / immobilisations	4.R.5	- 889 621	- 560 426
12	**RESULTAT BRUT D'EXPLOITATION**		**5 205 385**	**6 088 444**
13	Dotations aux provisions et pertes de valeurs sur créances irrécouvrables	4.R.6	- 501 213	- 902 610
14	Reprise de provision, de perte de valeur et récupération sur créances amorties	4.R.6	201 292	180 495
15	**RESULTAT D'EXPLOITATION**		**4 905 464**	**5 366 329**
16	Gains ou pertes nets sur autres actifs	4.R.7	9 413	
17	Eléments extraordinaires Produits			10 657
18	Eléments extraordinaires Charges			- 17 682
19	**RÉSULTAT AVANT IMPÔT**		**4 914 877**	**5 359 304**
20	Impôts sur les résultats et assimilés		- 1 286 442	- 1 348 881
21	**RÉSULTAT NET DE L'EXERCICE**	**4.R.8**	**3 628 435**	**4 010 423**

Réalisations financières d'AGB en bref

BILAN	2016	2015	2014
Disponibilité	47 896 218	58 486 726	60 313 877
Crédit	117 870 551	104 883 046	101 162 236
Actif Financier détenu jusquà échéance	5 131 507	-	-
Immobilisations	16 190 047	11 884 436	9 972 761
Autres actifs	2 294 092	2 123 303	5 370 577
TOTAL ACTIFS	**189 382 415**	**177 377 511**	**176 819 451**
Dépôt de la clientèle	136 255 900	131 680 266	127 879 050
Autres dépôts	11 574 456	5 606 200	7 940 800
Autres passifs	15 298 403	15 742 813	19 220 900
Fonds propres	23 621 863	20 719 797	17 768 278
Résultat net de l'exercice	2 631 793	3 628 435	4 010 423
TOTAL PASSIF	**189 382 415**	**177 377 511**	**176 819 451**

COMPTES DE RESULTATS	2016	2015	2014
Produit bancaire	11 852 719	12 252 383	11 848 485
Charge bancaire	1 492 575	1 438 491	1 273 759
Autres produits	43 243	85 886	4 868
Produit net bancaire	**10 403 387**	**10 899 778**	**10 579 594**
Charge d'exploitation	6 017 903	5 684 980	4 498 174
Provision	718 420	299 921	722 115
Résultat avant impôts (IBS)	**3 667 064**	**4 914 877**	**5 359 304**
Impôts à payer	1 035 271	1 286 442	1 348 881
Résultat net de l'exercice	**2 631 793**	**3 628 435**	**4 010 423**

INDICATEURS DE PERFORMANCES	2016	2015	2014
Crédits / total actif	62.2%	59.1%	57.2%
Fonds propres / total actif	12.5%	11.7%	10.0%
Fonds propres / crédit	20.0%	19.8%	17.6%
ROAA	1.5%	2.2%	2.6%
ROAE	11.1%	17.2%	22.0%
Résultat brut / crédits	3.1%	4.7%	5.3%
Résultat brut / fonds propres	15.5%	23.7%	30.2%

TABLEAU DES COMPTES DE RÉSULTAT

Unité:000 DZD

LIBELLÉ	NOTE	MONTANT 2012	MONTANT 2011	VARIATION
Intérêts et produits assimilés	4.1	8 765 695	8 870 691	-104 995
Intérêts et charges assimilées	4.2	-926 452	-907 941	-18 511
Commissions (produits)	4.3	7 488 481	6 295 828	1 192 653
Commissions (charges)	4.4	-77 835	-77 194	-641
Produits des autres activités		307 878	459 236	-151 358
Charges des autres activités		-178 807	-487 674	308 867
Produit net bancaire		**15 378 961**	**14 152 945**	**1 226 015**
Charges générales d'exploitation	4.5	-5 936 046	-5 982 289	46 244
Dotations aux amortissements et aux pertes de valeurs sur immobilisations incorporelles et corporelles		-486 675	-651 471	164 796
Résultat brut d'exploitation		**8 956 240**	**7 519 185**	**1 437 055**
Dotations aux provisions, aux pertes de valeurs et créances irrécouvrables	4.6	-4 745 033	-3 436 115	-1 308 918
Reprises de provisions, de pertes de valeur et récupération sur créances amorties	4.6	2 816 993	1 964 724	852 268
Résultat d'exploitation		**7 028 199**	**6 047 794**	**980 405**
Eléments extraordinaires (Produits)		0	0	0
Eléments extraordinaires (Charges)		0	0	0
Résultat avant impôt		**7 028 199**	**6 047 794**	**980 405**
Impôts sur les résultats et assimilés	4.7	-1 858 945	-1 692 072	-166 873
Résultat net de l'exercice		**5 169 254**	**4 355 723**	**813 531**

Unité:000 DZD

LIBELLÉ	NOTE	MONTANT 2012	MONTANT 2011	VARIATION
ENGAGEMENTS DONNÉS		**124 826 802**	**126 780 444**	**-1 953 642**
ENGAG. FINANCEMENT FAV. INSTITUT. FINANCIERES		0	0	0
ENGAG. FINANCEMENT FAV. DE LA CLIENTÈLE		51 446 269	61 362 602	-9 916 333
ENGAG. GARANTI D'ORDRE INSTITUT. FINANC.		0	0	0
ENGAG. GARANTI D'ORDRE CLIENTÈLE		68 133 477	60 712 329	7 421 148
AUTRES ENGAGEMENTS		5 247 057	4 705 514	541 543
ENGAGEMENTS REÇUS		**12 464 092**	**16 476 121**	**-4 012 029**
ENGAG. FINANCEMENT RECUS INSTITUT. FINANCIERES		0	0	0
ENGAG. GARANTIE RECUS INSTITUT. FINANCIERES		11 617 851	16 080 063	-4 462 212
AUTRES ENGAGEMENTS RECUS		846 241	396 058	450 183

VI | ÉTATS FINANCIERS

TABLEAU DE VARIATION DES CAPITAUX

Unité:000 DZD

	Capital social	Prime d'émission	Écart d'évaluation	Écart de réévaluation	Réserves et résultat	Total des capitaux propres
Solde au 31/12/2010	**10 000 000**	-	-	-	**7 164 532**	**17 164 532**
Variation de juste valeur des actifs financiers disponible à la vente						
Variation des écarts de conversion						
Dividendes payés					-1 845 000	-1 845 000
Opérations en capital						
Résultat net de l'exercice					4 355 723	4 355 723
Solde au 31/12/2011	**10 000 000**	-	-	-	**9 675 255**	**19 675 255**
Variation de juste valeur des actifs financiers disponible à la vente						
Variation des écarts de conversion						
Dividendes payés					-2 170 000	- 2 170 000
Opérations en capital						
Résultat net de l'exercice					5 169 254	5 169 254
Solde au 31/12/2012	**10 000 000**				**12 674 509**	**22 674 509**

TABLEAU DE VARIATION DE LA TRÉSORERIE

Unité:000 DZD

LIBELLÉ	MONTANT 2012	MONTANT 2011	VARIATION
Résultat avant impôts	**7 028 199**	**6 047 794**	**980 405**
+/- Dotations nettes aux amortissements des immobilisations corporelles et incorporelles	486 675	651 471	-164 796
+/- Dotations nettes pour pertes de valeur des écarts d'acquisition et des autres immobilisations	0	0	0
+/- Dotations nettes aux provisions et aux autres pertes de valeur	1 928 041	1 471 391	456 650
+/- Perte nette / gain net des activités d'investissement	0	0	0
+/- Produits / charges des activités de financement	0	0	0
=Total des éléments non monétaires inclus dans le résultat net avant impôts et des autres ajustements	9 442 915	8 170 656	1 272 259
+/- Flux liés aux opérations avec les institutions financières	-88 802	-85 325	-3 476
+/- Flux liés aux opérations avec la clientèle	36 374 369	6 077 659	30 296 710
+/- Flux liés aux opérations affectant des actifs ou passifs financiers	-290 052	-206 338	-83 715
+/- Flux liés aux opérations affectant des actifs ou passifs non financiers	2 926 142	621 307	2 304 834
- Impôts versés	-1 858 945	-1 692 072	-166 873
=Diminution / (augmentation) nette des actifs et passifs provenant des activités opérationnelles	37 062 712	4 715 232	32 347 480
(A) TOTAL FLUX NET DE TRÉSORERIE GÉNÉRÉ PAR LACTIVITÉ OPÉRATIONNELLE	**46 505 627**	**12 885 888**	**33 619 739**
+/- Flux liés aux actifs financiers, y compris les participations	15 675	15 675	0
+/- Flux liés aux immobilisations corporelles et incorporelles	-410 651	-438 204	27 553
(B) TOTAL FLUX NET DE TRESORERIE LIE AUX OPERATIONS D'INVESTISSEMENT	**-394 976**	**-422 529**	**27 553**
+/- Flux de trésorerie provenant ou à destination des actionnaires	-2 170 000	-1 845 000	-325 000
+/- Autres flux nets de trésorerie provenant des activités de financement	-26 673 000	-1 460 407	-25 212 592
(C) TOTAL FLUX NET DE TRÉSORERIE LIE AUX OPÉRATIONS DE FINANCEMENT	**-28 843 000**	**-3 305 407**	**-25 537 592**
D) EFFET DE LA VARIATION DES TAUX DE CHANGE SUR LA TRÉSORERIE ET ÉQUIVALENT DE TRÉSORERIE			
AUGMENTATION / (DIMINUTION) NETTE DE LA TRÉSORERIE ET DES ÉQUIVALENTS DE TRÉSORERIE (A+B+C+D)	**17 267 651**	**9 157 952**	**8 109 699**
TRÉSORERIE ET ÉQUIVALENTS DE TRÉSORERIE			
Trésorerie et équivalents de trésorerie à l'ouverture	**35 958 571**	**26 800 619**	**9 157 953**
Caisse, banque centrale, CCP (actif & passif)	35 211 911	26 415 065	8 796 846
Comptes (actif et passif) et prêts/emprunts à vue auprès des institutions financières	746 660	385 553	361 107
Trésorerie et équivalents de trésorerie à la clôture	**53 226 223**	**35 958 571**	**17 267 651**
Caisse, banque centrale, CCP (actif & passif)	52 841 513	35 211 911	17 629 602
Comptes (actif et passif) et prêts/emprunts à vue auprès des institutions financières	384 710	746 660	-361 951
VARIATION DE LA TRÉSORERIE NETTE	**17 267 651**	**9 157 953**	**8 109 699**

1. ÉTATS FINANCIERS 2013

ACTIF

Unité:000 DZD

LIBELLÉ	NOTE	2013	2012	VARIATION
Caisse, banque centrale, trésor public, centre de chèques postaux	2.1	70 247 631	52 841 513	17 406 118
Actifs financiers disponibles à la vente		74 703	74 703	0
Prêts et créances sur les institutions financières	2.2	32 979 224	39 635 781	-6 656 557
Prêts et créances sur la clientèle	2.3	112 917 823	102 966 504	9 951 318
Impôts courants - Actif		2 138 059	1 931 296	206 763
Impôts différés - Actif		1 272 419	1 420 352	-147 933
Autres actifs	2.4	261 626	161 267	100 361
Comptes de régularisation - Actif	2.4	909 028	1 605 367	-696 339
Participations dans les filiales, les co-entreprises ou les entités associées	2.5	15 675	15 675	0
immobilisations corporelles	2.6	1 617 253	1 737 157	-119 903
Immobilisations incorporelles	2.6	172 089	95 886	76 203
TOTAL DE L'ACTIF		**222 605 512**	**202 485 482**	**20 120 030**

PASSIF

Unité:000 DZD

LIBELLÉ	NOTE	2013	2012	VARIATION
Banque centrale		0	0	0
Dettes envers les institutions financières	2.7	40 803	132 101	-91 298
Dettes envers la clientèle	2.8	175 898 919	153 408 358	22 490 561
Dettes représentées par un titre	2.9	6 237 234	7 821 607	-1 584 372
Impôts courants - Passif		1 124 983	2 375 621	-1 250 639
Impôts différés - Passif		57 287	0	57 287
Autres passifs	2.10	3 878 173	2 549 461	1 328 712
Comptes de régularisation - Passif	2.10	6 993 370	8 456 563	-1 463 192
Provisions pour risques et charges		647 375	622 624	24 751
Fonds pour risques bancaires généraux	2.11	4 332 778	4 444 638	-111 860
Dettes subordonnées		0	0	0
Capital		10 000 000	10 000 000	0
Primes liées au capital		0	0	0
Réserves		9 374 509	7 505 255	1 869 254
Écart de réévaluation		0	0	0
Report à nouveau (+/-)		0	0	0
Résultat de l'exercice		4 020 080	5 169 254	-1 149 174
TOTAL DU PASSIF		**222 605 512**	**202 485 482**	**20 120 029**

VI | ÉTATS FINANCIERS

TABLEAU DES COMPTES DE RÉSULTAT

Unité:000 DZD

LIBELLÉ	NOTE	2013	2012	VARIATION
Intérêts et produits assimilés	4.1	9 034 060	8 765 695	268 365
Intérêts et charges assimilées	4.2	-724 724	-926 452	201 729
Commissions (produits)	4.3	6 320 463	7 488 481	-1 168 018
Commissions (charges)	4.4	-60 695	-77 635	16 940
Produits des autres activités		180 891	307 878	-126 987
Charges des autres activités		-84 397	-178 807	94 410
Produit net bancaire		**14 665 399**	**15 378 961**	**-713 561**
Charges générales d'exploitation	4.5	-6 293 475	-5 936 046	-357 430
Dotations aux amortissements et aux pertes de valeurs sur immobilisations incorporelles et corporelles		-431 140	-486 675	55 535
Résultat brut d'exploitation		**7 940 784**	**8 956 240**	**-1 015 456**
Dotations aux provisions, aux pertes de valeurs et créances irrécouvrables	4.6	-5 278 802	-4 745 033	-533 769
Reprises de provisions, de pertes de valeur et récupération sur créances amorties	4.6	2 688 302	2 816 993	-128 690
Résultat d'exploitation		**5 350 284**	**7 028 199**	**-1 677 916**
Eléments extraordinaires (Produits)		0	0	0
Eléments extraordinaires (Charges)		0	0	0
Résultat avant impôt		**5 350 284**	**7 028 199**	**-1 677 916**
Impôts sur les résultats et assimilés	4.7	-1 330 203	-1 858 945	528 742
Résultat net de l'exercice		**4 020 080**	**5 169 254**	**-1 149 174**

HORS BILAN

Unité:000 DZD

LIBELLÉ	NOTE	2013	2012	VARIATION
ENGAGEMENTS DONNES		**147 294 585**	**124 826 802**	**22 467 783**
ENGAG. FINANCEMENT FAV. INSTITUT. FINANCIERES		0	0	0
ENGAG. FINANCEMENT FAV. DE LA CLIENTELE		54 343 042	51 446 269	2 896 773
ENGAG. GARANTI D'ORDRE INSTITUT. FINANC.		0	0	0
ENGAG. GARANTI D'ORDRE CLIENTELE		88 965 888	68 133 477	20 832 412
AUTRES ENGAGEMENTS		3 985 654	5 247 057	-1 261 402
ENGAGEMENTS RECUS		**19 665 458**	**12 464 092**	**7 201 366**
ENGAG. FINANCEMENT RECUS INSTITUT. FINANCIERES		0	0	0
ENGAG. GARANTIE RECUS INSTITUT. FINANCIERES		19 043 021	11 617 851	7 425 170
AUTRES ENGAGEMENTS RECUS		622 437	846 241	-223 805

TABLEAU DE VARIATION DES CAPITAUX

Unité:000 DZD

	Capital social	Prime d'émission	Écart d'évaluation	Écart de réévaluation	Réserves et résultat	Total des capitaux propres
Solde au 31/12/2011	**10 000 000**				**9 675 255**	**19 675 255**
Variation de juste valeur des actifs financiers disponible à la vente						
Variation des écarts de conversion						
Dividendes payés					-2 170 000	-2 170 000
Opérations en capital						
Résultat net de l'exercice					5 169 254	5 169 254
Solde au 31/12/2012	**10 000 000**				**12 674 509**	**22 674 509**
Variation de juste valeur des actifs financiers disponible à la vente						
Variation des écarts de conversion						
Dividendes payés					-3 300 000	- 3 300 000
Opérations en capital						
Résultat net de l'exercice					4 020 080	4 020 080
Solde au 31/12/2013	**10 000 000**				**23 394 589**	**23 394 589**

TABLEAU DE VARIATION DE LA TRÉSORERIE

Unité:000 DZD

LIBELLÉ	2013	2012	VARIATION
Résultat avant impôts	**5 350 284**	**7 028 199**	**-1 677 915**
+/- Dotations nettes aux amortissements des immobilisations corporelles et incorporelles	431 140	486 675	-55 535
+/- Dotations nettes pour pertes de valeur des écarts d'acquisition et des autres immobilisations	0	0	0
+/- Dotations nettes aux provisions et aux autres pertes de valeur	2 590 500	1 928 041	662 459
+/- Perte nette / gain net des activités d'investissement	0	0	0
+/- Produits / charges des activités de financement	0	0	0
=Total des éléments non monétaires inclus dans le résultat net avant impôts et des autres ajustements	8 371 924	9 442 915	-1 070 992
+/- Flux liés aux opérations avec les institutions financières	-92 420	-88 802	-3 618
+/- Flux liés aux opérations avec la clientèle	9 767 643	36 374 369	-26 606 726
+/- Flux liés aux opérations affectant des actifs ou passifs financiers	-1 584 372	-290 052	-1 294 320
+/- Flux liés aux opérations affectant des actifs ou passifs non financiers	-696 692	2 926 142	-3 622 834
- Impôts versés	-1 330 203	-1 858 945	528 742
=Diminution / (augmentation) nette des actifs et passifs provenant des activités opérationnelles	6 063 955	37 062 712	-30 998 756
(A) TOTAL FLUX NET DE TRESORERIE GENERE PAR L'ACTIVITE OPERATIONNELLE	**14 435 879**	**46 505 627**	**-32 069 748**
+/- Flux liés aux actifs financiers, y compris les participations	0	15 675	-15 675
+/- Flux liés aux immobilisations corporelles et incorporelles	-387 439	-410 651	23 212
(B) TOTAL FLUX NET DE TRESORERIE LIE AUX OPERATIONS D'INVESTISSEMENT	**-387 439**	**-394 976**	**7 537**
+/- Flux de trésorerie provenant ou à destination des actionnaires	-3 300 000	-2 170 000	-1 130 000
+/- Autres flux nets de trésorerie provenant des activités de financement	6 800 000	-26 673 000	33 472 999
(C) TOTAL FLUX NET DE TRESORERIE LIE AUX OPERATIONS DE FINANCEMENT	**3 500 000**	**-28 843 000**	**32 342 999**
(D) EFFET DE LA VARIATION DES TAUX DE CHANGE SUR LA TRESORERIE ET EQUIVALENT DE TRESORERIE			
AUGMENTATION / (DIMINUTION) NETTE DE LA TRESORERIE ET DES EQUIVALENTS DE TRESORERIE (A+B+C+D)	**17 548 439**	**17 267 651**	**280 788**
TRÉSORERIE ET ÉQUIVALENTS DE TRÉSORERIE			
Trésorerie et équivalents de trésorerie à l'ouverture	**53 226 223**	**35 958 571**	**17 267 651**
Caisse, banque centrale, CCP (actif & passif)	52 841 513	35 211 911	17 629 602
Comptes (actif et passif) et prêts/emprunts à vue auprès des institutions financières	384 710	746 660	-361 951
Trésorerie et équivalents de trésorerie à la clôture	**70 774 662**	**53 226 223**	**17 548 439**
Caisse, banque centrale, CCP (actif & passif)	70 247 631	52 841 513	17 406 118
Comptes (actif et passif) et prêts/emprunts à vue auprès des institutions financières	527 031	384 710	142 322
VARIATION DE LA TRESORERIE NETTE	**17 548 439**	**17 267 651**	**280 788**

Actif

Unité : 000DZD

LIBELLÉ	NOTE	2014	2013	VARIATION
Caisse, banque centrale, trésor public, centre de chèques postaux	2.1	80 916 328	70 247 631	10 668 697
Actifs financiers détenus à des fins de transaction		0	0	0
Actifs financiers disponibles à la vente	2.2	5 504 964	74 703	5 430 261
Prêts et créances sur les institutions financières	2.3	33 444 177	32 979 224	464 953
Prêts et créances sur la clientèle	2.4	117 035 242	112 917 823	4 117 419
Actifs financiers détenus jusqu'à l'échéance		0	0	0
Impôts courants - Actif		1 785 578	2 138 059	-352 482
Impôts différés - Actif		710 605	1 272 419	-561 814
Autres actifs	2.5	218 937	261 628	-42 691
Comptes de régularisation - Actif	2.5	1 936 084	909 028	1 027 056
Participations dans les filiales, les co-entreprises ou les entités associées	2.6	15 675	15 675	0
Immeubles de placement		0	0	0
Immobilisations corporelles	2.7	1 529 001	1 617 253	-88 252
Immobilisations incorporelles	2.7	241 725	172 069	69 656
Ecart d'acquisition		0	0	0
TOTAL DE L'ACTIF		**243 338 316**	**222 605 512**	**20 732 804**

Passif

Unité : 000DZD

LIBELLÉ	NOTE	2014	2013	VARIATION
Banque centrale		0	0	0
Dettes envers les institutions financières	2.8	41 283	40 803	479
Dettes envers la clientèle	2.9	194 360 367	175 898 919	18 461 448
Dettes représentées par un titre	2.10	3 636 413	6 237 234	-2 600 821
Impôts courants - Passif		1 816 436	1 124 983	691 454
Impôts différés - Passif		0	57 287	-57 287
Autres passifs	2.11	1 390 367	3 878 173	-2 487 806
Comptes de régularisation - Passif	2.11	10 631 832	6 993 370	3 638 461
Provisions pour risques et charges		800 999	647 375	153 625
Subventions d'équipement autres subventions d'investissement		0	0	0
Fonds pour risques bancaires généraux	2.12	3 303 122	4 332 778	-1 029 656
Dettes subordonnées		0	0	0
Capital		10 000 000	10 000 000	0
Primes liées au capital		0	0	0
Réserves	2.13	12 220 466	9 374 509	2 845 957
Ecart d'évaluation		0	0	0
Ecart de réévaluation		0	0	0
Report à nouveau (+/-)		0	0	0
Résultat de l'exercice (+/-)		5 137 029	4 020 080	1 116 949
TOTAL DE L'ACTIF		**243 338 316**	**222 605 512**	**20 732 804**

Tableau des comptes de résultat

Unité : 000DZD

LIBELLÉ	NOTE	2014	MONTANT 2013	VARIATION
Intérêts et produits assimilés	4.1	12 016 779	9 034 060	2 982 719
Intérêts et charges assimilées	4.2	-1 142 054	-724 724	-417 331
Commissions (produits)	4.3	2 366 899	6 320 463	-3 953 564
Commissions (charges)	4.4	-57 778	-60 895	3 118
+/- Gains ou pertes nets sur actifs financiers détenus à des fins de transaction		0	0	0
+/- Gains ou pertes nets sur actifs financiers disponible à la vente		0	0	0
Produits des autres activités		174 091	180 891	-6 800
Charges des autres activités		-48 484	-84 397	35 913
Produit net bancaire		**13 309 454**	**14 665 399**	**-1 355 946**
Charges générales d'exploitation	4.5	-4 244 047	-6 293 475	2 049 429
Dotations aux amortissements et aux pertes de valeurs sur immobilisations incorporelles et corporelles		-441 831	-431 140	-10 691
Résultat brut d'exploitation		**8 623 576**	**7 940 784**	**682 792**
Dotations aux provisions, aux pertes de valeurs et créances irrécouvrables	4.6	-4 614 206	-5 278 802	664 597
Reprises de provisions, de pertes de valeur et récupération sur créances amorties	4.6	2 906 649	2 688 302	218 347
Résultat d'exploitation		6 916 018	5 350 284	1 565 735
Gains ou pertes nets sur autres actifs		12 366	-	12 366
Eléments extraordinaires (Produits)		0	0	0
Eléments extraordinaires (Charges)		0	0	0
Résultat avant impôt		**6 928 385**	**5 350 284**	**1 578 101**
Impôts sur les résultats et assimilés	4.7	-1 791 356	-1 330 203	-461 152
TOTAL DE L'ACTIF		**5 137 029**	**4 020 080**	**1 116 949**

5. ETATS FINANCIERS

ACTIF

Unité:000 DZD

LIBELLÉ	NOTE	2016	2015	VARIATION
Caisse, banque centrale, trésor public, centre de chèques postaux	2.1	68 754 739	50 025 382	18 729 357
Actifs financiers détenus à des fins de transaction		0	0	0
Actifs financiers disponibles à la vente		17 042 720	5 512 278	11 530 443
Prêts et créances sur les institutions financières	2.2	7 758 694	31 137 804	-23 379 110
Prêts et créances sur la clientèle	2.3	194 654 500	154 750 493	39 904 007
Actifs financiers détenus jusqu'à l'échéance		0	0	0
Impôts courants - Actif		2 196 398	1 544 657	651 741
Impôts différés - Actif		1 150 980	1 110 667	40 313
Autres actifs	2.4	369 162	396 288	-27 126
Comptes de régularisation - Actif	2.4	3 018 099	2 427 624	590 475
Participations dans les filiales, les co-entreprises ou les entités associées	2.5	15 675	15 675	0
Immeubles de placement		0	0	0
Immobilisations corporelles	2.6	1 734 908	1 586 804	148 104
Immobilisations incorporelles	2.6	440 932	224 290	216 642
Ecart d'acquisition		0	0	0
TOTAL DE L'ACTIF		**297 136 807**	**248 731 962**	**48 404 845**

PASSIF

Unité:000 DZD

LIBELLÉ	NOTE	2016	2015	VARIATION
Banque centrale		0	0	0
Dettes envers les institutions financières	2.7	49 742	3 774	45 968
Dettes envers la clientèle	2.8	239 064 525	194 960 964	44 103 561
Dettes représentées par un titre	2.9	2 910 148	3 356 368	-446 220
Impôts courants - Passif		3 148 936	2 932 583	216 353
Impôts différés - Passif		0	0	0
Autres passifs	2.10	1 384 016	1 330 819	53 197
Comptes de régularisation - Passif	2.10	7 826 871	8 352 903	-526 032
Provisions pour risques et charges		1 089 651	941 111	148 539
Subventions d'équipement- autres subventions d'investissement		0	0	0
Fonds pour risques bancaires généraux	2.11	5 731 257	4 504 729	1 226 528
Dettes subordonnées		0	0	0
Capital		10 000 000	10 000 000	0
Primes liées au capital		0	0	0
Réserves	2.12	20 521 853	17 925 257	2 596 596
Ecart d'évaluation		0	0	0
Ecart de réévaluation		-186 470	7 055	-193 525
Report à nouveau (+/-)		0	0	0
Résultat de l'exercice		5 596 279	4 416 399	1 179 880
TOTAL DU PASSIF		**297 136 807**	**248 731 962**	**48 404 845**

TABLEAU DES COMPTES DE RÉSULTAT

Unité:000 DZD

LIBELLÉ	NOTE	2016	2015	VARIATION
Intérêts et produits assimilés	4.1	16 124 286	13 274 039	2 850 246
Intérêts et charges assimilées	4.2	-1 121 152	-1 219 096	97 944
Commissions (produits)	4.3	3 153 534	2 792 110	361 424
Commissions (charges)	4.4	-129 440	-80 408	-49 032
+/- Gains ou pertes nets sur actifs financiers détenus à des fins de transaction		2 586	0	2 586
+/- Gains ou pertes nets sur actifs financiers disponible à la vente				
Produits des autres activités		309 629	528 524	-218 895
Charges des autres activités		-785 750	-146 901	-638 849
Produit net bancaire		**17 553 692**	**15 148 269**	**2 405 424**
Charges générales d'exploitation	4.5	-5 476 042	-5 027 295	-448 747
Dotations aux amortissements et aux pertes de valeurs sur immobilisations incorporelles et corporelles		-542 684	-403 875	-138 810
Résultat brut d'exploitation		**11 534 966**	**9 717 099**	**1 817 867**
Dotations aux provisions, aux pertes de valeurs et créances irrécouvrables	4.6	-5 147 284	-5 241 950	94 665
Reprises de provisions, de pertes de valeur et récupération sur créances amorties	4.6	1 626 566	1 844 348	-217 782
Résultat d'exploitation		**8 014 247**	**6 319 498**	**1 694 750**
Gains ou pertes nets sur autres actifs		0	0	0
Eléments extraordinaires (Produits)		0	0	0
Eléments extraordinaires (Charges)		0	0	0
Résultat avant impôt		**8 014 247**	**6 319 498**	**1 694 750**
Impôts sur les résultats et assimilés	4.7	-2 417 968	-1 903 099	-514 869
RÉSULTAT NET DE L'EXERCICE		**5 596 279**	**4 416 399**	**1 179 880**

HORS BILAN

Unité:000 DZD

LIBELLÉ	2016	2015	VARIATION
ENGAGEMENTS DONNES	**227 633 264**	**221 851 507**	**5 781 757**
ENGAG. FINANCEMENT FAV. INSTITUT. FINANCIERES	0	0	0
ENGAG. FINANCEMENT FAV. DE LA CLIENTELE	51 941 697	49 530 161	2 411 536
ENGAG. GARANTI D'ORDRE INSTITUT. FINANC.	116 123 396	128 175 108	-12 051 712
ENGAG. GARANT ID'ORDRE CLIENTELE	58 428 746	41 158 276	17 270 469
AUTRES ENGAGEMENTS	1 139 424	2 987 962	-1 848 537
ENGAGEMENTS REÇUS	**39 998 031**	**33 574 688**	**6 423 343**
ENGAG. FINANCEMENT RECUS INSTITUT. FINANCIERES	0	0	0
ENGAG. GARANTIE RECUS INSTITUT. FINANCIERES	26 822 746	27 092 888	-270 143
AUTRES ENGAGEMENTS RECUS	13 175 285	6 481 799	6 693 486

بنك الخليج الجزائر
Gulf Bank Algeria

Approval of 2013 results

APPENDIX 1 : Balance Sheet to 12/31/2013

In thousand DZD

	ASSETS	31/12/2013	31/12/2012
1	Cash balance at Central Bank, post office and public securities	46 775 312	31 721 782
2	Financial assets kept for transactions		
3	Financial assets kept for sale		
4	Debts with financial institution	24 376	18 351
5	Customer's debts	81 240 932	64 949 392
6	Assets detained to due date		
7	Tax current assets	1 407 058	882 001
8	Tax differed assets	89 485	48 593
9	Other assets	124 306	133 628
10	Equalizing account	2 228 363	3 166 571
11	Investment in related companies	15 675	15 675
12	Investment in real estate		
13	Tangible assets	6 915 727	4 205 129
14	Intangible assets	141 300	98 143
15	Acquisition difference		
	TOTAL ASSETS	**138 962 534**	**105 239 265**

الفـــــهرس

الفهرس

قائمة المحتويات	الصفحة
الإهداء	III
الشكر	IV
ملخص	V
قائمة المحتويات	VI
قائمة الجداول	VIII
قائمة الأشكال البيانية	IX
قائمة الملاحق	X
قائمة الإختصارات والرموز	XI
مقدمة	أ
الفصل الأول:الأدبيات النظرية والتطبيقية للدراسة	**1**
تمهيد	2
المبحث الأول: الكفاءة المصرفية– مفاهيم عامة –	3
المطلب الأول : مفهوم الكفاءة المصرفية	3
المطلب الثاني: أنواع الكفاءة المصرفية	4
المطلب الثالث : العوامل المؤثرة على الكفاءة المصرفية وصعوبة قياسها	7
الفرع الأول: العوامل المؤثرة على الكفاءة المصرفية	7
الفرع الثاني: صعوبة قياس الكفاءة المصرفية	7
المطلب الرابع:طرق قياس الكفاءة في المؤسسات المصرفية	8
الفرع الأول: قياس الكفاءة المصرفية بإستخدام النسب المالية	8
الفرع الثاني : قياس الكفاءة المصرفية بإستخدام الطرق الكمية	12
المبحث الثاني: الأدبيات التطبيقية	15
المطلب الأول:دراسات باللغة العربية	15
المطلب الثاني :دراسات باللغة الأجنبية	17

المطلب الثالث: موقع الدراسة الحالية من الدراسات السابقة	17
خلاصة الفصل الأول:	19
الفصل الثاني :الدراسة الميدانية لقياس الكفاءة المصرفية	20
تمهيد :	21
المبحث الأول : الطريقة والأدوات المستخدمة في الدراسة	22
المطلب الأول :الطريقة المتبعة في الدراسة	22
أولا :عينة الدراسة	22
ثانيا : طريقة جمع المعطيات	23
المطلب الثاني : الأدوات المستخدمة لقياس الكفاءة المصرفية	23
أولا:مؤشرات الربحية	23
ثانيا :مؤشرات المخاطرة	23
المبحث الثاني :عرض النتائج الدراسية وتحليلها ومناقشتها	24
المطلب الأول عرض نتائج الدراسة	24
أولا:مؤشرات الربحية	24
ثانيا :مؤشرات المخاطرة	29
المطلب الثاني :تحليل ومناقشة نتائج الدراسة الميدانية	32
أولا :تفسير وتعليل النتائج	31
ثانيا :وصل النتائج بالفرضيات	33
خلاصة الفصل:	35
الخاتمة:	36
قائمة المراجع :	39
قائمة الملاحق:	42
الفهرس:	71